الثورة الإيرانية
آيات اللّه في الواجهة

- التحول الشيعي
- دولة البهلوية..ووهم التحديث
- إملاءات..خارجية
- روح الله
- الخوميني في المنفى
- المجتمع...ينهار
- الآية..في فرنسا
- الشعب يعارض
- الجمعة الدامي
- العصيان
- شاه...مات
- الإنقلاب على الأصدقاء
- إحكام القبضة

ما جرى في عام ١٩٧٩ كان مدهشا للعالم بجميع المقاييس، إيران كانت محور الأحداث وطهران بؤرة الأنظار، الثورة قامت هناك وحملت للعالم حكام جدد جاءوا بأفكار من العصور الوسطى كانت غريبة على الجميع، فالشاه الإيراني أطيح به من على عرش الطاووس في لمح البصر، وتهاوت دولة الملكية كأنها لم تكن، ووصل علماء الدين الشيعي إلى الصادرة وأسس آية الله العظمى روح الله الخميني الحكومة الإسلامية كنموذج ستستمد العديد من الحركات الإسلامية في العالم الإسلامية مبادئها وأفكارها.

تفردت الثورة الإيرانية بكونها أول ثورة تكنولوجية في التاريخ استخدمت واحدة من أحدث وسائل العصر؛ وقتها، "شرائط الكاسيت" عندما كان الخوميني يرسل خطبه إلى إيران من منفاه في باريس، كذلك يحسب لها في البداية أن كل الإيرانيين اشتركوا فيها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار فيها رغم أن قائدها رجل دين، ولم تكن مجرد ثورة على نظام سياسي فقط بل كانت حدثاً تاريخياً مهما غيرت خلاله إيران ثوبها بالكامل وارتدت عباءة الملالي.

التحول الشيعي

كيف جرى ما جرى؟! البدايات قد تكون بعيدة بعض الشيء، فنقطة الإنطلاق تعود إلى سنة ١٥٠١م عندما أعلن الشاه أبو المظفر إسماعيل من تبريزعن تأسيس الدولة الصفوية في إيران، واتخذ من المذهب الإثنى عشري الشيعي مذهبا رسميا لإيران، وتصبح البلد من وقتها ذات هوية شيعية، فقبل إسماعيل الصفوي كان غالبية الشعب الإيراني على المذاهب السنية خصوصا الحنفية والشافعية منها، لكن مع إسماعيل الصفوي تم إخضاع البلاد الإيرانية لعملية "تشييع" قصرية استخدمت فيه القوى والعنف لقمع أهل السنة، وفي هذا يقول الباحث اللبناني حسن غريب في كتابه "البعد الإيماني والفكر القومي العربي": "رأى مؤسس الدولة الصفوية - الشاه إسماعيل- أنه من العسير عليه أن يوفر للناس حقيقة المعتقد وترسيخ مبادئه في نفوسهم، ووجد أيضاً أن الكتب غير متوفرة، فعمد إلى ملء الفراغ من خلال استحضار علماء الشيعة من جبل عامل، وقد غادر هؤلاء العلماء إلى إيران بدعوة

وبغير دعوة، وفي عهد الملك الصفوي أصبحت استمالة علماء جبل عامل للتوجه إلى إيران من السياسات الأساسية للحكومة هناك، وهكذا استمرت هجرة العلماء العامليين منذ ذلك الحين، وحتى سقوط الحكم الصفوي، ولم يستطع علماء الشيعة في جبل عامل مقاومة الإغراءات الصفوية للقدوم إلى إيران، فنصرة المذهب ودعمه وترسيخ دعائمه في إيران احتل لديهم مكانة كبيرة، لكن أسباباً أخرى دفعتهم للهجرة إلى إيران إذ "كان المهاجرون عموماً يجدون في إيران ظروفاً مواتية، والذين تجاوبوا مع الحكومة الصفوية وتضامنوا معها، كانوا يحصلون على عطايا وهدايا، على شكل أملاك وأموال نقدية وعينية".

واستخدم الشاه الإيراني كل وسائل الضغط والإجبار للضغط على الشعب الإيراني السني لإجباره على الدخول في مذهب الشيعة، ويقول الباحث العراقي علي الوردي في كتابه "لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث": "يكفي أن نذكر أن هذا الرجل [أي الشاه إسماعيل الصفوي] عمد إلى فرض التشيع على الإيرانيين بالقوة، وجعل شعاره سب الخلفاء الثلاثة، وكان شديد الحماس في ذلك سفاكا لا يتردد أن يأمر بذبح كل من يخالف أمره ولا يجاريه، قيل أن عدد قتلاه ناف على ألف ألف نفس [أي مليون شخص]".

أصبحت إيران شيعية بالغصب في غضون سنوات، وكنتيجة طبيعية زادت مكانة رجال الدين الشيعة وكثر تدخلهم في أمور الدولة وأصبحت كلمتهم مسموعة داخل قصور الشاهات حكام إيران.

دولة البهلوية..ووهم التحديث

ورغم سقوط الدولة الصفوية في سنة ١٧٨٥م، وقيام الدولة القاجارية [حكمت بين سنوات ١٧٧٩-١٩٢٥م] محلها فإن المذهب الشيعي واصل ترسخه في إيران وتعاظم نفوذ رجال الدين وأصبح لهم مع الوقت كلمة نافذة في شؤون الدولة الإيرانية، وهو وضع استمر في عهد الدولة البهلوية [١٩٢٥-١٩٧٩] التي أسسها قائد الجيش القاجاري رضا بهلوي بعد الإنقلاب السياسي الذي أطاح بآخر شاهات القاجاريين أحمد شاه، معلنا نفسه الشاه الجديد للبلاد، وكان إعلان رضا شاه نفسه ملكا بناء على

مشورة رجال الدين الذين رفضوا أن يعلن الشاه نفسه رئيسا للجمهورية الإيرانية خوفا من تقليص نفوذهم كما حدث في تركيا بعد إعلان مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية وقضى على نفوذ رجال الدين هناك.

مساندة رجال الدين الشيعة لوصول رضا شاه، جاء في وقت كان رضا شاه بهلوي يعمل على تعزيز سلطته وأحكام قبضته على أمور البلاد بإعادة بناء الجيش وتقييد حصانة زعماء القبائل، وإلغاء نظام الامتيازات الأجنبية، وكثير من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الهامة، وطالب رسمياً جميع الدول الأجنبية مخاطبة الدولة باسم إيران بدلاً من فارس، بعد أن عمل على إنهاء مناطق الحكم الذات وسيطر على جميع الأراضي الإيرانية، والأخطر أنه قام باستلهام النموذج الأتاتوركي في تركيا فأمر بفرض العلمانية على الشعب الإيراني وأمر بالسفور ومحاربة الحجاب وقمع علماء الدين، وأنشأ محاكم مدنية لسحب البساط من تحت أقدام رجال الدين في القضاء الذي منعهم من ممارسته إلا بعد الحصول على شهادة الحقوق من جامعة طهران أو أي جامعة أوروبية، كما أنه فرض الملابس الغربية على الرجال، وألغى بعض المناسبات الدينية الشيعية، وأصبح الذهاب للحج بتصريح خاص، وقلّص عدد المدارس الدينية، وصادر ممتلكات وأوقاف المؤسسة الدينية، فكسب عداء رجال الدين الذين هالهم تقلص نفوذهم فانخرطوا في صفوف معارضة الشاه البهلوي.

إملاءات..خارجية

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية وأبدى رضا شاه بهلوي انحيازه لهتلر وألمانيا النازية قررت قوات الحلفاء خصوصا بريطانيا والاتحاد السوفيتي الإطاحة بالشاه، وبالفعل أجبر الشاه على التنازل عن العرش لولده محمد رضا شاه بهلوي، وخرج من إيران تحت حراسة بريطانية إلى جزيرة موريشوس ثم إلى جنوب أفريقيا حيث توفي هناك عام ١٩٤٤م.

وفي عهد محمد رضا شاه بهلوي توطدت علاقته بواشنطن بشكل واضح وصريح، فبضغط من الإدارة الأميركية اضطر الروس إلى الانسحاب من الجزء الشمالي الغربي من الأراضي الإيرانية في عام ١٩٤٦م، ومنذ هذا التاريخ أصبح

الشاه رجل أميركا الأول في منطقة الشرق الأوسط.

لذلك عندما قامت ثورة رئيس الوزراء محمد مصدق بإنقلاب على الشاه سنة ١٩٥١م، وكان هدف مصدق إعادة توزيع الثروة على الشعب الإيراني بعيدا عن جشع الشاه الذي تجاوزت ثروته الـ٢٠٠ مليون دولار، وتبلغ الأراضي التي يمتلكها ومسجلة باسمه ٧٠٠٠ قرية، لذلك قام مصدق بتأميم البترول الإيراني الذي كانت تسيطر عليه شركات بريطانية، مما دفع بريطانيا، خوفاً على امتيازاتها البترولية، إلى تجميد جميع الأصول الإيرانية في البنوك البريطانية ورفعت القضية إلى محكمة العدل الدولية، وحكمت المحكمة لصالح إيران.

ولم ترتدع بريطانيا مدعومة بغضب أميركي بعد الإطاحة برجلها الشاه البهلوي وارتماء مصدق في أحضان الإشتراكية، فقامت لندن بفرض حظر تجاري على إيران ونفذته بقوتها البحرية، مما أدى إلى انهيار الاقتصاد الإيراني. وخوفاً من الهيمنة الشيوعية، تكتلت الاستخبارت البريطانية والأميركية للقيام بانقلاب ضد حكومة مصدق، إذ قُضي عليها في عملية سرية للاستخبارات الأميركية عُرفت باسم عملية "آجاكس" أُطيح فيها بمصدق وسقطت الحكومة وتم اعتقاله لإعادة الشاه إلى عرشه ليمسك بزمام الأمور بقوة بعد أن فر إلى الخارج لشهور.

ولمنع أي ثورة مضادة عمل الشاه على خطين متوازنين معا الأول بالعمل على تشديد قبضته على البلاد من خلال تأسيس جهاز منظمة المخابرات والامن القومي (السافاك) لقمع المعارضين للشاه ووضعهم تحت المراقبة واستخدام أدوات التعذيب والتصفية الجسدية لقادة المعارضين، أما الخط الثاني فتمثل في الثورة البيضاء سنة ١٩٦٢-١٩٦٣م، عندما قام بإجراء إصلاح زراعي شامل، وتعديل قانون الانتخاب، وكثير من الإصلاحات الأخرى. لكنها لم تحقق ما أراد، وهاجمها آية الله الخميني في خطبه، الأمر الذي أدى إلى نفيه، مسجلا بذلك حضوره في المشهد السياسي الإيراني منذ هذه اللحظة.

وفي وقت كانت فيه إيران تسلك طريق توسيع الفجوة بين الطبقات بفضل اصلاحات الشاه المنحازة للطبقات الغنية على حساب الطبقات الكادحة والمطحونة،

كانت هناك تحركات سياسية مناهضة للشاه لتنحيته عن الحكم، كان أبرزها حركة مجاهدي خلق التي تأسست عام ١٩٦٥ وضمت مثقفين إيرانيين وممثلي تيارات اليسار داخل البلاد، في وقت ثار رجال الدين على تقليد الشاه للغرب في شؤون الدولة وشعروا برغبة الشاه في إعطاء المنطقة وجها أتاتوركيا معاديا للشرق وللتراث الإسلامي وحرضوا الجماهير على الحكم البهلوي المتأثر بالقيم العلمانية.

وفي السبعينيات تبلورت حركة المعارضة في الإتجاه الإسلامي الذي قاده بإقتدار الخوميني، والإتجاه الماركسي الإشتراكي يمثله الشيوعيون الماركسيون بفصائلهم المختلفة، الإتجاه الوطني العلماني يمثله الجيش، والإتجاه ليبرالي تقليدي يمثله الشاه محمد رضا بهلوي نفسه والطبقة المحيطة به.

ولا شك فيه أن الإتجاه الوطني الإسلامي كان الأقوى بين صفوف الإيرانيين الحريصين،رغم كل الضغوط،على تراثهم الشرقي الإسلامي، وعبثا حاول الشاه إقناع الشعب الإيراني بأنهم يتحدرون من سلالات أوروبية وناطقون بلغة هندو-أوروبية وأنهم ذو أمجاد سابقة للإسلام.

شكك الإيرانيون بهذه التوجهات وتم ربطها بالمصالح الغربية الطامعة بثروة إيران ولاسيما النفط، أما الغلاة من رجال الدين في إيران فكانوا ينظرون الى الطلائع الشيوعية الماركسية على أنها نوع آخر من الغزو الفكري الأوروبي وأنها وجه آخر لقطعة النقد الواحدة. ولعل الشرارة التي فجرت الوضع مع الشاه هو ما ذكرته وكالة "نوفوستي"السوفياتية حول قيام الشاه بإصلاحات زراعية أثار نقمة الطبقة المالكة الغنية فحرضت رجال الدين على الثورة، إن مشكلة الشاه كما قال بعض أنصاره هي الخط "الكمالي" القائم على "التغريب"مع شعب مسلم علمه التعامل مع الغرب الشك بإيجابياته فكيف بسلبياته؟.

ويرصد الشيخ يوسف القرضاوي الداعية الإسلامي الشهير في إحدى مقالاته المشهد في إيران قبل الثورة الإسلامية قائلاً :"كان الشاه قد بلغ من الطغيان والفساد مبلغا عظيما، فمن الناحية الداخلية باتت إيران مظهرا للانحلال والتفسخ، من الناحية الأخلاقية، وللتمايز والتفاوت المستنكر ما بين ثراء فاحش وفقر مدقع من الناحية

الاقتصادية، رغم ما يملك البلد من ثروات كبيرة، وفي الجانب السياسي غدا الشاه الدكتاتور الأعظم، وأمست الحريات العامة في إجازة، وجهاز السافاك مطلق اليد، في انتهاك الحريات، واقتياد من شاء إلى السجون والمعتقلات بلا رقيب ولا حسيب. وباتت سيرة الشاه الشخصية وسيرة أسرته محلا للتندر والتعليق، وآية للبذخ والاستهتار، كما أن الشعب قد غلا مرجله، واشتد حنقه وسخطه على نظام الشاه، فقد بلغ السيل الزبى، ولم يكن يحتاج إلا إلى القائد الذي يلتف حوله، ويمضي تحت رايته بقوة وجسارة، وقد وجد ضالته في "الخميني" الذي استطاع بجدارة أن يجمع الشعب من ورائه، ويعبئه نفسيا وعاطفيا، لينطلق كالسيل العرم، لا يقف في سبيله شيء، ولو كان الجيش بكل أسلحته، والسافاك بكل جبروته".

في المقابل، استمر الشاه محمد رضا بهلوي في سياسته المستفزة للشعب الإيراني الفقير، فافتتح مطلع السبعينيات بحفل أسطوري بمناسبة مرور ٢٥٠٠ عام على إنشاء الإمبراطورية الفارسية القديمة وظهور الأمة الإيرانية، وكانت قمة البذخ على استجلاب طنا من "الكافيار" لضيوفه من مختلف انحاء العالم.

كما ان علاقات الشاه بإسرائيل من أهم وأكبر العوامل التي أثارت النقمة لدى الشعب ،فقد أمكن لإسرائيل بواسطتها من تصدير قسم كبير من منتجاتها الصناعية الى آسيا وحتى الى بعض البلدان العربية عن طريق إيران بعد تغيير سماتها، وكانت إيران تؤمن حاجاتها من النفط بنسبة ٩٠% من الإستهلاك الإسرائيلي، كما أن ألوف الخبراء الإسرائيليين ساهموا في توجيه وتسيير الإقتصاد الإيراني وكان طبيعيا أن يؤدي ذلك الى إنعاش الإقتصاد الإسرائيلي، حتى أنهم شاركوا في تنظيم الإدارة والجيش والشرطة في إيران، وكان أكثر من ثلاثة آلاف إسرائيلي يعمل في إيران، أما عدد اليهود داخل إيران فكان يتراوح بين ٧٥ ألف يهودي سنة ١٩٦٨.

لذلك كانت سنوات السبعينيات تتولى والغضب الشعبي يتزايد والأمل في تراجع الشاه عن سياساته الخرقاء، معتمدا في ذلك على جهاز السافاك والدعم غير المحدود الذي تقدمه الولايات المتحدة، في وقت نظمت المعارضة صفوفها فيما كان الخوميني يرسل خطبه المسجلة لاشعال حماسة الشعب الإيراني وحشده ضد الشاه، ولم يكن

ظهور الخوميني قد جرى بين ليلة وضحاها، فمن هو هذا الرجل الذي ادخرته الأقدار لقيادة الثورة الإيرانية.

روح الله

قال حسن الزين في كتابه "الثورة الإيرانية في أبعادها الفكرية والإجتماعية" أن الخميني: "هو المحرك الكبير والفكر المنظم لهذه الثورة التي أفاقت في نفوس المؤمنين ،بناء لأعنف إنتفاضة عرفها تاريخ هذا الشرق ،في سبيل مجتمع مثالي العقيدة والفكر في إقامته أسس الحق والعدل والمساواة".

ولد روح الله بن مصطفى بن أحمد الموسوي الخميني في ٢٤ من سبتمبر العام ١٩٠٢في قرية خمين القريبة من أصفهان، توفي والده سيد مصطفى العالم الديني بعد ولادته بستة أشهر، وتوفيت أمه وخالته وهو في الخامسة عشرة من عمره، وتربى مع أخيه الأكبر فحفظا القرآن وتعلما مبادئ المذهب الشيعي معا، سافر الخميني إلى مدينة آراك لدراسة القانون الإسلامي، وفي بدايات العشرينيات تبع أستاذه راحلا إلى قم، حيث نبغ بين أقرانه وحصل على مرتبة آية الله.

واستطاع الخوميني بسحر الكلمات أن يقود رجال الدين في مواجهة حكم أسرة بهلوي، فدشن مواقفه السياسية بالإعلان صراحة عن رفضه تدخل القوات الأجنبية في إيران، وكتب عام ١٩٤١ ضد نظام محمد رضا بهلوي "كل الأوامر التي صدرت عن النظام الدكتاتوري ليس لها أي قيمة على الإطلاق"، ومن وقتها وهو محسوب على اعداء نظام الشاه وخصومه، بعد أن تلخص هدفه في تحرير العالم الإسلامي المبني على تقدم شعب القرآن الكريم.

وشهد عام ١٩٦٣ صعود نجم الخوميني السياسي بقوة، فقد وقف على رأس المعارضة بقوة ضد البرنامج الإصلاحي الذي أعلنه الشاه البهلوي تحت اسم "الثورة البيضاء" التي كانت تهدف في حقيقتها إلى إخضاع علماء الدين للدولة عن طريق سحب جزء كبير من الأراضي التابعة لهم من الوقف، وتهديد كبار الملاك الزراعيين بنزع ملكياتهم.

ورغم تشديد الشاه لقبضته على الساحة الإيرانية إلا أن البلاد لم تخل من حركة

المعارضة، التي كانت دائماً ردود أفعال تمثلت في إضرابات ومظاهرات كان النظام يقمعها بشدة، فنشأ كثير من الحركات السرية سارت إلى جانب التحركات الفكرية التي قادها في الغالب رجال الدين وعلى رأسهم "الخميني"، وأسهم كل ذلك في تحريك الأمور نحو الثورة على الشاه.

صعّد الخميني من معارضته لـ"الشاه" وسياساته، ودعا الإيرانيين إلى التظاهر ضد الحاكم الذي وصفه بأنه يقف "ضد الشريعة والدستور وباع البلاد للأميركيين"، في أثناء الاحتفالات بذكرى يوم عاشوراء، واستجاب الشعب فضربت المظاهرات أرجاء كثيرة من البلاد، لكن الشاه تصدى لها بقوة الأمن، مما أدى إلى قتل المئات، ثم ألقي القبض على الخميني.

انتشر خبر القبض على الخميني، واشتعلت المظاهرات تهتف بسقوط الشاه، فتصدى "السافاك" للمتظاهرين وداست الدبابات على أجسادهم، وزحف المتظاهرون إلى مبنى الإذاعة واستولوا عليه، وخلال دقائق ولأول مرة يرتفع شعارهم بعد سنوات من القمع "الموت للشاه".

الخوميني في المنفى

تم وضع الخميني تحت الإقامة الجبرية لمدة ٨ شهور ثم أفرج عنه، واستمر في معارضته للشاه مستغلاً توطد العلاقة بين الشاه وإسرائيل وتقديم الأخير تنازلات دبلوماسية لأميركا فأعاد "الشاه" اعتقال الخميني في نوفمبر ١٩٦٤، وأرسله إلى المنفي وظل فيه حتى سقوط دولة الشاه، ورغم أن النظام استطاع احتواء الأمر إلا أن هذه الحادثة بدأت نضالاً علنياً طويلاً ضد الشاه انتهى بإسقاطه.

ومرت البلاد عقب نفي الخميني بفترة من الغضب المكتوم استخدم فيها "السافاك" كل إمكاناته لقمع المعارضة وتصفية الغاضبين كانت فتاوى الخميني ضد الشاه تمثل وقوداً للثورة، لا سيما الفتوى التي قال فيها "إن التقية حرام وإظهار الحقائق واجب مهما كانت النتيجة... إن السكوت هذه الأيام تأييد لبطانة الجبار ومساعدة لأعداء الإسلام"، وتحولت المساجد على يد الخميني ومن تبعه من رجال الدين إلى مراكز معارضة ضد نظام الشاه.وفي عام ١٩٦٣ أوقف الخوميني من أجل قيادته "الثورة

البيضاء" ضد الشاه، أثار هذا التصرف إحتجاجات كثيرة تحولت في ما بعد الى ثورة صاخبة ثم أخلي سبيله ولكنه أعيد الى السجن بعد بضعة أشهر على أثر ثورته ضد الحصانة القضائية التي منحت للمستشارين الأميركيين ونفي إلى تركيا العام ١٩٦٤ثم وصل الخميني إلى العراق في سبتمبر من عام١٩٦٥ واتخذ من النجف الأشرف مقرا له واجتمع حوله نفر من مريديه ثم انضم إليه رهط من المنفيين الإيرانين، وبقى الخميني في النجف حتى نهاية عام ١٩٧٨ كان الخميني في النجف منطويا على نفسه له برنامج خاص يتبعه كل يوم لم يكن له نشاط يذكر ضد الشاه حتى عام ١٩٦٨ أي السنة التي وصل حزب البعث إلى الحكم فلم يمض شهور قلائل على تسلم الحكومة الحاضرة لمقاليدالأمور حتى نشب نزاع مرير بين الحكومة العراقية والشاه بسبب المساعدات التي كان يقدمها هذا الأخير للملا البرازاني والانفصاليين الأكراد، وبدأت أجهزة إعلام الدولتين حرابا إعلامية ضد الدولة الأخرى وأعلنت الحكومة العراقية أنها تساعد وتأويد كل لاجئ يصل إلى العراق هاربا من حكم الشاه فوصلت إلى العراق جماعات كثيرة من مختلف الأحزاب والاتجاهات في المعارضة الإيرانية، وفي ضمن هذه مجموعات رجال من مؤيدي الخميني فأكرمهم العراق وأواهم وأعطى الأولوية للخميني في العناية ولجماعته.

وعندما بدأت الإذاعة الفارسية في بغداد تشن هجوما عنيفا ضد حكم الشاه خصصت قناة خاصة للخميني كان يقوم البث فيها رجل من أنصاره يدعى محمود دعائي وكان اسم البرنامج (النهضة الروحية)، وحصل تعاون وثيق بين الخميني والحكومة الحاضرة بحيث كان ابنه مصطفى يزور شخصيات السياسية في بغداد حاملا إليهم رسالة أبيه وثنائه وشكره على الحكومة التي أوتهم وأعطتهم كل الإمكانيات للانطلاق السياسي الذي ما كانوا يحملون بمثله في أي مصر وعصر.

المجتمع...ينهار

حملت السنوات الأخيرة في حكم الشاه نذر الثورة وبدأت الحالة الاقتصادية في البلاد في الانهيار شبه الكامل منذ أواخر العام ١٩٧٤، مع ارتفاع معدل التضخم وازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء وبين الريف والحضر، كما أن سياسة الشاه في

استقطاب عشرات آلاف العمال الأجانب للعمل في البلاد أسهمت في ازدياد غضب الشعب، خاصة أصحاب النزعة القومية الإيرانية الذين كان لهم تواجد وتأثير في الشارع الإيراني آنذاك.

وفي عام ١٩٧٥ أسس الشاه حزبه الجديد "رستاخيز" أي "النهضة"، وأجبر الإيرانيين على الالتحاق به ودفع رسومه، وانتهج هذا الحزب سياسة أدت إلى ظهور السوق السوداء وغضب التجار ورجال الأعمال وفرار الأموال والاستثمارات خارج البلاد.

أعلن "الشاه" سياسة التقشف الاقتصادي بهدف كبح التضخم، وهو ما أغضب الفقراء لأن هذه السياسة طبقت عليهم دون غيرهم وارتفعت نسبة البطالة، كما شهدت البلاد موجة هجرة غير مسبوقة من الأقاليم إلى العاصمة.

في عام ١٩٧٧ جاءت وفاة المفكر الكبير علي شريعتي الذي كان مرشحا لقيادة المعارضة لينعقد لواء المعارضة للإمام الخميني دون منافس فبدأ في تسريع الخطوات نحو الثورة، خاصة أن اتهام جهاز الشرطة الداخلية "السافاك" باغتيال شريعتي أثار غضب مؤيديه الذين اصطفوا خلف "الخميني".

وحملت الطبقة المتوسطة في المدن لواء المعارضة، وكان أغلب أبنائها من العلمانيين، الذين يحلمون ببناء ملكية دستورية وليس جمهورية إسلامية، ومن أبرز هؤلاء مهدي باذركان من "حركة تحرير إيران"، وهي حركة ليبرالية إسلامية معتدلة.

لم يكن نفي الخميني عائقاً أمام استكمال مسيرة نضاله ضد الشاه فالرجل الذي بدأ رحلته في المنفي بتركيا ثم النجف الأشرف بالعراق استطاع وأنصاره أن يستفيدوا من التطور التكنولوجي، إذ كان صوت الخميني وأحاديثه وخطبه تصل إلى كل بيوت إيران عبر "شرائط الكاسيت" التى كان يهربها أنصاره إلى الداخل.

واتخذ رجال الدين معارضو الشاه من النجف الأشرف مركزاً لتجمعهم ولقائهم بالخميني، وكان لتجمع هؤلاء أثاره الإيجابية على تطور أسلوب معارضتهم للشاه، حيث اتفقوا على اتخاذ وسائل قوية وحقيقية للإطاحة بالشاه، ومن أهم هذه الوسائل

"حرب العصابات"، وبدأت هذه الحرب "فدائيو خلق"، و"مجاهدو خلق" اللتان جمعتا بين الماركسية وأفكار على شريعتي.

وبعد أن تحسنت العلاقات مع توقيع اتفاقية الجزائر بين طهران وبغداد ١٩٧٥ طلب الشاه وجهازه الأمني "السافاك" من العراق الضغط على الخميني لوقف معارضته للشاه، فطلب النظام العراقي من الخميني ذلك، فما كان من الرجل إلا أن يصمت حتى تهدأ الأوضاع، وبعد شهور استعاد نشاطه، فطلب السافاك من النظام العراقي أن يضغط عليه مرة أخرى فخيرته بغداد بين البقاء صامتًا أو الرحيل، ففضل الرجل الثانية وقرر أن يرحل.

قبيل ذلك بنحو شهرين تحديداً في أكتوبر من عام ١٩٧٧ توفي مصطفي نجل الإمام الخميني في عملية اغتيال دبرها له السافاك، إذ إنه كان المساعد الأول لوالده، ويحمل رسائله إلى إيران. حول أنصار الخوميني "عزاء مصطفى" إلى مناسبة لمعارضة للشاه، فبعد أن رفضت السلطات العراقية السماح لآلاف الإيرانيين الدخول إلى النجف الأشراف لتقديم العزاء للإمام الخميني، قام هؤلاء بإقامة عشرات المآتم في طهران وبقية المدن الإيرانية، عندها وجه الخميني إلى مؤيديه رسالة بعنوان "لقد سكبنا ما فيه الكفاية من الدموع" طالبهم خلالها بمقاطعة المؤسسات الحكومية، وسحب كل أشكال التعاون معها وألا يسهموا في أي نشاط يفيدها، وإقامة مؤسسات إسلامية في جميع المجالات، وهو ما يمكن وصفه بأنه حرضهم على بدء عملية العصيان المدني لشل حركة النظام تمهيداً لإسقاطه، ونفذ الإيرانيون تعليمات الخميني وبدأوا في العصيان المدني، كما انتشرت التظاهرات المناوئة للشاه في كل أرجاء إيران.

الآية..في فرنسا

ومثل وجود الخميني في باريس مرحلة جديدة أكثر تطوراً وتأثيراً في تحركات المعارضة الإيرانية لإسقاط الشاه، لعلها وضعت الخميني تحت ضوء وسائل الإعلام الغربية ليفضح ممارسات الشاه المستبدة والفاسدة أمام الرأى العام الغربي، ويعتقد أن تواصل الخميني مع وسائل الإعلام العالمية كان سبباً مهما في تكوين رأي عام عالمي ضده أجبر حكومات الدول الغربية التي كانت تساند الشاه على التخلي عنه وقت

الثورة، وعدم دعمه مرة أخرى كما فعلت الولايات المتحدة الأميركية في انقلاب محمد مصدق رئيس الوزراء على الشاه في عام ١٩٥٣.

وكان الإمام الخميني يقضي معظم وقته أمام عدسات كاميرات التليفزيونات ووكالات الأنباء والصحف العالمية، إذ كان ينظر له الغرب على أنه مناضل وزعيم مصلح، ومتوقع أن يكون رئيس دولة لو نجحت المعارضة الإيرانية في الإطاحة بالشاه، وقد فتحت فرنسا أبوابها للخميني وأنصاره ومنحتهم هامشاً كبيراً من الحرية، ويُعتقد أن تكون فرنسا قد سمحت بمساحة كبيرة من الحرية بناء على تقرير من سفيرها في طهران قبل انتقال الخميني إلى فرنسا، وهو الذى قال فيه "إن المعارضة ضد الشاه قوية، وانه انتهى ويمكن لفرنسا أن تطوي صفحة علاقاتها معه"، في هذه الأثناء أعلنت المعارضة الإيرانية في الداخل على لسان مهدي بازركان، أحد قادة الجبهة الوطنية، أن أغلبية الإيرانيين قد اختارت الخميني قائدًا لها.

الشعب يعارض

تصاعدت حدة المعارضة ضد الشاه مع ارتفاع حرارة صيف ١٩٧٧، كما ارتفعت أسعار السلع والاحتياجات الأساسية للمواطنين، كما فرض نظام الشاه ارتفاعاً في الضرائب مما مثل ضغطاً كبيراً على الفقراء في ظل انتشار الفساد واستحواذ شلة صغيرة من الأغنياء على مدخرات البلاد، وكانت الأحداث منذ بداية العام تشير إلى اشتداد الصراع بين نظام الشاه والمعارضة، حيث بدأت المصادمات بين السافاك والمجاهدين تشتد إلى أن وصلت إلى ما يشبه حرب الشوارع، وفي أحد الأحداث تصدى السافاك لخلية مجاهدين كانت تضم نحو ١٩ رجلاً وسيدة، وحاول الرجال حماية النساء فشكلوا دائرة حولهن وتبادلوا إطلاق الرصاص مع رجال السافاك، إلا أن المجاهدات تعمدن الانتحار وسط الدائرة بقطع شرايين أيديهن، وهي الحادثة التي استفزت مشاعر العالم خاصة الغربي وأدانتها كثير من منظمات حقوق الإنسان.

وبجانب المعارضة في الشارع التي اتخذت في أحيان كثيرة صورا قتالية، انضم المثقفون بكل ثقلهم ليحركوا وعي الشارع ضد ممارسات الشاه، ولجأوا إلى تكوين منظمات مجتمع مدني وجمعيات حقوق إنسان أخذت على عاتقها الدفاع عن المواطنين

الفقراء ، كما انتشرت الجمعيات الإسلامية لقيادة الاضرابات والمظاهرات، رغم أن السلطات الإيرانية كانت تواجه ذلك بالقمع والعنف.

ولم يقصر الإيرانيون معارضتهم للشاه على الداخل فكانت الجمعيات الإسلامية في أوروبا وأميركا تدخل اعتصاماً أو إضرابا ضد ممارسات الشاه فاستقبلت الجمعيات الإسلامية في أميركا زيارة الشاه إلى واشنطن في نوفمبر عام ١٩٧٧ باحتجاجات واسعة، وقبل وصوله بخمسة أيام بدأ إضراب عن الطعام لفت أنظار وسائل الإعلام الأميركية، وتجمع الطلاب الإيرانيون في الولايات أمام البيت الأبيض، وحاولوا الاعتداء على الشاه مما اضطر السلطات الأميركية إلى إطلاق القنابل المسيلة للدموع لتفريقهم، وكتبت وسائل الإعلام العالمية عن الحادثة مؤكدة أن الشاه لم يعد أهلاً للثقة.

كما دخل بعض من التجار الإيرانيين على خط الثورة ضد بهلوي، فقرر عدد كبير منهم فتح حساب بنكي لصرف رواتب معلمي المدارس المعارضين لنظام الشاه حيث رفضت الحكومة صرف رواتبهم فتراجعت الحكومة عن قرارها، وهو ما مثل تحولاً كبيراً في التحرك ضد الشاه، إذ أبرز على سطح الأحداث فئة أخرى تعارض النظام وهم التجار الشرفاء.

الجمعة الدامي

وواصل الخميني إرسال خطبه على "أشرطة الكاسيت" إلى مؤيديه من الشعب الإيراني، وكانت خطبه تحرك الشارع ضد الشاه، ففي فبراير ١٩٧٨، خرجت التظاهرات من مساجد "تبريز"، ولم تتمكن قوات الأمن من التصدي لها، فلجأ الشاه إلى الجيش الذي استطاع السيطرة على الموقف وحاصر المدينة براً وبحراً، وظلت الأجواء الغاضبة تسيطر على طهران حتى قدوم شهر رمضان حيث زادت حدة التظاهرات المطالبة بإغلاق البنوك الربوية.

وفي يوم الجمعة ٨ سبتمبر من العام نفسه خرجت تظاهرات كبيرة وقعت خلالها تصادمات بين الشرطة سقط على إثرها ٤ آلاف قتيل، وسمي اليوم بـ"الجمعة الدامي"، ونزل الجيش إلى الشوارع ليفرض حظر تجوال وأعلن الأحكام العرفية، إلا

أن متظاهري مدينة قم تحدوا الجيش وخرجت مظاهرات أكبر فسقط نحو ألفي قتيل آخرين وأعلن علماء البلاد الحداد على الضحايا وامتنعوا عن إلقاء الخطب، ورغم أن الأجواء كانت مشحونة بالمآسي والحزن إلا أن الشاه أقام أحد حفلاته الباذخة مما كان سبباً في تصاعد الغضب ضده.

أصبح الشعب الإيراني مصرا على خلع الطاغية من الحكم، لبناء إيران جديدة غير منهوبة من الحكام وغير موالية لأميركا، ولم يعد الأمر سوى مسألة وقت، فنظام الشاه صار أضعف من أن يواجه ثورة شعبية عارمة كهذه، إلا أن احتجاجات تبريز التي أودت بآلاف القتلى وجهت تحركات المسؤولين الإيرانيين الموالين للشاه إلى اتخاذ بعض السياسات التي يمكن أن تأتي بنتيجة فوجهوا وسائل الإعلام إلى شن نقد حاد لمؤسسات الدولة ولنشاط الحزب الحاكم "رستاخيز"، بدعوى أن النظام سيصلح نفسه.

لكن الأمر لم يعد يجدي، فالشعب الذي سقط منه الآلاف شهداء أمام ترسانة الأسلحة التي يمتلكها جيش الشاه، لن يتراجع لحظة عن طرد هذا الرجل من البلاد التي أصبحت شوارعها نهراً للدماء والغضب، فمع إصرار الشاه على مواقفه الرافضة للمعارضة سواء المعتدلة أو المتشددة ورفضه إجراء إصلاحات حقيقية بإطلاق الحريات والسماح بتكوين أحزاب، وتمسكه بوصفه للمعارضة بأنهم قتلة خارجون على القانون، اتحد المعارضون ضده ليسطروا ملحمة الأيام الأخيرة في حياة الشاه كملك على إيران.

العصيان

صار الشعب يدا واحدة ضد الشاه يطالب بإسقاطه، واتحدت القوى الوطنية والسياسية مع كبار التجار أصحاب الأسواق التجارية الذين وقفوا مع الثورة ضد الشاه، خاصة أنه اعتقل ٨ آلاف تاجر من أصحاب المحال التجارية، فتوجهت كفة رأس المال الوطني إلى مصلحة الإمام الخميني لتمثل لطمة قوية لـ"الشاه" الذي ينازع أيامه الأخيرة في الحكم.

عمت المظاهرات لتشمل ٤٠ مدينة أعلنت الدخول في عصيان مدني عام، كما

قاطع الطلاب الدراسة ورفض الإمام الخميني إجراء أية حوار مع الحكومة، وسقطت الحكومة وكلف الشاه رئيس الأركان "غلام رضا أزهري" بتشكيل حكومة جديدة، وطالبه بمحاولة إنهاء التظاهرات ضده والسيطرة على الأمور، لكن الأمور كانت قد خرجت عن السيطرة.

وقد لجأ نظام الشاه ككل الأنظمة المستبدة التي يثور عليها شعبها لتشويه صورة الثوار، فحرض على ارتكاب جرائم نسب فعلها إلى الثوار إلا أن هذه الحوادث وكأنها قلبت السحر على الساحر جاءت ضده... إذ دبر حادثة حرق دار للسينما في طهران واتهم الحركة الشعبية بالقيام بها وأدت إلى حرق نحو ٥٠٠ رجل وامرأة وطفل، بعد أن تعمدت الشرطة التقاعس عن إنقاذهم، وهو ما أثار الناس ضد الشرطة وهاجموا مقراتها وحطموها.

ودعا الخميني بعد هذه الحادثة كل أبناء الشعب للإضراب عن العمل، فاستجاب الجميع بما فيهم عمال معامل تكرير البترول، فتوقف استخراج وتصدير البترول، الأمر الذي جعل أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، بضغوط الشعب الشديدة، تخلع رجلها "الشاه" من الحكم، فاضطرت لرفع يدها عنه.

ومع رفع الغرب مساندته عن الشاه بدأ العد التنازلي ليوم رحيله، وبدا الأمر وكأن الإمام الخميني يسيطر على الأمر حتى أنه قال لوسائل الإعلام الغربية إنه يكتفي بدعوة الجماهير إلى التظاهر فقط، وإنه قادر على دفعهم إلى اتخاذ وسائل أعنف وأشد لطرد الشاه، وأنه قادر على سحق نظام الشاه وهو في منفاه بباريس.

اتجه الشعب كله نحو الإضراب ودخل الفلاحون وعمال الكهرباء على الخط بعد أن أضربت شركات القطاع الخاص عن العمل واحدة تلو الأخرى، مما أدى إلى شل البلاد وضرب البنية التحتية والاقتصادية لنظام الشاه، ودعا الخميني رجال الدين والتجار إلى مساعدة الفقراء على الاستمرار في إضرابهم، وقال لهم: >إن كل ساعة من إضرابكم خدمة لله ولدولة الإسلام< فصرفوا لهم من الأموال الدينية >سهم الإمام<، وهي الأموال التي ساعدت أبناء الشعب على الاستمرار في إضرابهم.

شاه...مات

وفي ديسمبر ١٩٧٨ حل شهر محرم وهو من أعظم الشهور عند الشيعة، يخرج فيه الإيرانيون يوم عاشوراء لإحياء ذكرى استشهاد الإمام الحسين بن علي، واستعد الشعب الإيراني لجعل محرم آخر شهر في حكم الشاه، فملأت التظاهرات والاحتجاجات أرض إيران كلها، وانقلبت مسيرات التاسع والعاشر من محرم من مجالس عزاء على استشهاد الحسين إلى ثورة عارمة ضد الشاه وصدام كبير بين الشعب وبين رجال بهلوي في السافاك وسقط آلاف القتلى، لكن النصر كُتِب للمعارضة.

ساعد المعارضة على الإطاحة بالشاه نجاح الخميني في جذب رجال الجيش إلى صف المعارضة والثورة، إذ كان يخصص لهم رسائل في "أشرطة الكاسيت" التي كان يسجل عليها خطبه وتلهب حماس الثوار، لأنه كان يدرك أن الصدام مع قوات الجيش، وكان عددها يزيد على نصف مليون جندي مدربين جيداً ويحملون أسلحة متطورة، ليس في مصلحة المعارضة بأي شكل من الأشكال.

وكانت خطب الإمام الخميني تحرض أبناء الجيش على العصيان فقد كان يقول لهم إنه لا يجب عليهم أن يخدموا الطاغوت ويغضبوا الله، وعليهم ألا يوجهوا سلاحهم نحو إخوتهم من أبناء الشعب، وقد استجاب الكثير من أبناء الجيش إلى الإمام فهرب الكثيرون ومعهم أسلحتهم وهو ما زلزل أركان نظام الشاه، إذ إن السافاك لم يعد يمكنه المواجهة وحده.

تجاوزت الأحداث الشاه، وقابل الإمام الخميني دعوات حكومة "شاهبور بختيار" إلى الحوار بكلمة "لا"، الكلمة السحرية التي تكمن فيها مظاهر أي رفض وثورة ضد الفساد والاستبداد، واستمرت الاضطرابات والمظاهرات. وأعلن الخميني أنه لا حوار مع أي حكومة طالما بقي الشاه في كرسيه، وأن الثورة لن تقبل إلا برحيل الشاه وإقامة الجمهورية الإسلامية، وهنا اضطر "بختيار" إلى الضغط على الشاه لمغادرة البلاد، وفعل ذلك في ١٦ يناير ١٩٧٩ لتبدأ إيران عهداً جديداً وتظهر الدولة القوية التي أصبحت رقماً في معادلة النظام العالمي، ومعادلة الصراع خاصة في الشرق الأوسط.

بعد نحو أسبوعين من رحيل الشاه تحديدا في ١ فبرير ١٩٧٩ وصل الخميني

منتصراً إلى طهران، وكان في استقباله في المطار ملايين الإيرانيين الذين حملوا أرواحهم على أكفهم طوال سنوات لإسقاط الشاه وبناء الدولة الجديدة.

وغيّر قدومه شكل الدولة وأصبح الخميني رمز الدولة الذي ذابت فيه كل المؤسسات، وأعلن الخميني عدم شرعية حكومة شهبور بختيار، وكلف "مهدي بازركان" بتشكيل حكومة جديدة... فرد عليه بختيار بإعلان الانقلاب العسكري، فدعا الخميني إلى العصيان المدني، وكان أنصاره قد سيطروا على وسائل الإعلام الرسمية في الدولة ومنها التلفزيون، وأذاعوا رسالة للإمام دعا فيها الجموع إلى النزول إلى الشوارع وتحدي حظر التجوال الذي فرضه بختيار واستجابت الملايين وتدفقوا إلى الشوارع.

وتصاعدت المواجهات بين الجموع الغاضبة وبين أنصار بختيار من الجيش، لكن المتظاهرين تمكنوا من الاستيلاء على كميات كبيرة من أسلحة الجيش، حتى حضر قائد الجيش "الجنرال قرباغي" إلى الخميني وأعلن استسلامه وانحياز جيشه إلى الثورة، وأعلن الخميني قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بعد مواجهات أسقطت نحو ٧٥ ألف قتيل، وفر بختيار إلى خارج البلاد.

الإنقلاب على الأصدقاء

كالعادة وبعد كل ثورة تبدأ القوى الوطنية التي توحدت للقضاء على النظام المستبد، في التنازع على السلطة، ليفوز في النهاية الأقوى والأكثر تنظيما، حاول رئيس أول حكومة للثورة مهدى باذركان الذي عينه الخميني، اتخاذ خطوات فعلية في طريق إنشاء حكومة إصلاحية ديمقراطية، وإنشاء مؤسسات قوية للدولة، وفي الوقت الذي حاول باذركان طمأنة الطبقة الوسطى والنخبة المثقفة من غير رجال الدين على أن الثورة لن تقصيهم، إلا أن الأمر بات واضحاً بأن سلطة اتخاذ القرار في يد القوى الثورية التي يرأسها المجلس الثوري بقيادة الخميني.

وحاولت القوى المدنية غير الدينية التحرك للحفاظ على مكتسبات الثورة نحو ديمقراطية حقيقية لا يسيطر فيها رجال الدين على كل مقاليد الأمور في البلاد، وتكون فيها المؤسسات التي تشكل الدولة ديمقراطية لها قدرتها على اتخاذ القرارات غير

الدكتاتورية، وفي يونيو من العام الأول للثورة ١٩٧٩ أعدت القوى المدنية مشروعها لـ"دستور جديد للبلاد"، يحاول أن يبعد إيران عن التوجه نحو نظام ولاية الفقيه، لكن الخميني رفض هذا النظام بدعوى أن الحكومة لابد أن تكون قائمة على رؤيته للمذهب الشيعي بنسبة ١٠٠ في المئة.

وهنا تم وضع دستور جديد، نص على وجود منصب القائد الأعلى وهو "الخميني" ومن حقه السيطرة على الجيش والأجهزة الأمنية، وله الحق في نقض المرشحين للمناصب، كما نص الدستور على انتخاب رئيس جديد يتمتع بصلاحية أضيق، ووضع شرط موافقة القائد الأعلى على المرشحين كشرط للترشح، وبذلك أصبح الخميني رئيسا للدولة مدى الحياة باعتباره "قائد الثورة"، وبعد أن تمت الموافقة على الدستور في استفتاء أُجري في ديسمبر ١٩٧٩ أصبح الخميني "المرشد الروحي الأعلى"، وهنا تقدم باذركان باستقالته لفشل تحركاته الإصلاحية.

نجحت الثورة الإيرانية في القضاء على من ناصبوها العداء من الموالين للشاه بهلوي، فبعد شهرين تقريباً صدرت قرارات بإعدام أكثر من ٢٠٠ مسؤول من رجال الشاه، وذلك لمنع قيام "ثورة مضادة".

وبسبب توجهات الخميني في فرض نظامه على إدارة البلاد، شعر الإصلاحيون بخيبة أمل كبيرة في أن تتجه إيران نحو ديمقراطية حقيقية، خاصة أن الخميني أمر أنصاره بعدم استخدام مصطلح "ديمقراطية" باعتباره مصطلحا غربياً، وبعد أشهر قليلة صدرت قرارات بإغلاق الصحف المعارضة لـ"إنشاء حكومة خمينية".

وانتهج نظام الخميني سياسة قمع المعارضة كثيراً في طريقه لإرساء قواعد الدولة الإيرانية، إذ إنه كان يرى أن طريقه نحو بناء دولة ديمقراطية لا يحتمل بأي شكل من الأشكال معارضة، وهي سياسة انتهجها كثير من الزعماء في العالم ومعظمهم نجحوا في تأسيس دول قوية، لكنها لم تصمد كثيراً فقد تعرضت لتصدعات بسبب غياب الديمقراطية وظهور الفساد المصاحب للديكتاتورية.

وكانت المعارضة وقتها متمثلة في حزب الشعب الجمهوري، الذي تعرض رموزه للاضطهاد والإقصاء وعلى رأسهم "شريعت مداري" الذي خضع للإقامة

الجبرية... ثم تحول النظام إلى قمع الطلبة في الجامعات التي كانت معقلاً لليسار وتم إغلاق الجامعات مدة سنتين بدعوى تنقيتها من اليسار، كما تم فصل ٢٠ ألف معلم و٨ آلاف ضابط بدعوى أنهم "متغربون" يميلون إلى الفكر الغربي.

وهكذا تكون الجمهورية الإسلامية بدأت عهدها بتشكيل اللجان الثورية التي طاردت أعداء الثورة وحكمت ضدهم بالإعدام لتقصيهم نهائيا، كما تمت مصادرة أملاك الشاه محمد رضا بهلوي وزوجته فرح ديبا بعد أن غادرا إيران إلى مصر، بعد أن لقى جزاء سنمار من أميركا التي رفضت استقباله على اراضيها.

كما سعى الخميني إلى تدعيم وتقوية المؤسسة الدينية، وأنشأ "مجلس قيادة الثورة" الذي كان يشرف على الحكومة المؤقتة وقيادات الجيش، واستطاع علماء الدين الشيعة اختراق جميع مؤسسات الدولة.

واختار الخميني "أبوالحسن بني صدر" رئيسًا للجمهورية الإسلامية، وحصل أبو الحسن على أعلى الأصوات، فكان أول رئيس للجمهورية الإسلامية في يناير ١٩٨٠، وظل الخميني مشرفا على أمور البلاد، وصاحب القرار الأول فيها، فتصاعدت الخلافات بينه وبين الرئيس بني صدر فتوارى الأخير عن المشهد، وأصدر الإمام الخميني قرارا بمنعه من مغادرة البلاد ثم تم التصويت على عزله، وانتُخب "محمد علي رجائي" رئيسًا للبلاد.

بدأ الاحتكاك الصعب بين الجمهورية الإسلامية التي أنتجتها ثورة الخميني وبين الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة الأميركية في شهر أكتوبر ١٩٧٩، عندما ذهب الشاه محمد رضا بهلوي للعلاج في الولايات المتحدة واستقبلته السلطات الأميركية، وهو ما أثار سخط وغضب الإيرانيين، إذ كان أنصار الخميني بالإضافة إلى اليساريين يطالبون بإعادة الشاه إلى إيران وتقديمه للمحاكمة ثم إعدامه، وهو ما شجع مجموعة من الطلاب على اقتحام السفارة الأميركية في طهران واحتجاز نحو ٥٠ شخصاً، فيما عرف إعلامياً بأزمة الرهائن في إيران، وهي الحادثة التي بدأت تاريخاً طويلاً من العداء بين البلدين لم ينته حتى الآن.

إحكام القبضة

تعرض الخميني بعد الثورة بنحو ١٧ شهراً لمحاولة انقلاب فاشلة رتب لها بختيار وضباط إيرانيين، بمساعدة برزينسكي مستشار الأمن القومي الأميركي والرئيس العراقي صدام حسين والملك الحسين بن طلال ملك الأردن، الذين وضعوا خطة للانقلاب فيما سمي بعملية "نوجة" على اسم قاعدة عسكرية جوية في همزان.

لكن معلومات خطة الانقلاب تسربت إلى الخميني عن طريق السوفيات، وهنا أسرع الرئيس بني صدر بالقبض على نحو ٦٠٠ ضابط وأصدر أحكاما بإعدام معظمهم، لكن صدام حسين قرر إكمال عملية الانقلاب فأعلن الحرب على إيران في ١٩٨٠ لتستمر ٨ أعوام كان ضحاياها أكثر من مليون قتيل، وأنهكت قوى البلدين، وتمكنت المقاومة الشرسة للإيرانيين ١٩٨٢ من استعادة الأراضي التي تمكن صدام من احتلالها، وساعدت الحرب على توحيد الإيرانيين خلف نظام الخميني، بعد أن تخلوا عن خلافاتهم الداخلية حول الدستور وشكل النظام في الدولة.

سيظل الإمام الخميني واحداً من أشهر زعماء العالم، فلم يكن أحداً يتوقع أن يقود رجل دين عجوز بلغ من العمر نحو ثمانين عاماً شباباً للثورة على نظام كانت أركانه راسخة، وبعلاقاته الوطيدة مع الدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية، واشتهر كفيلسوف ومرجع ديني شيعي، واستخدم التكنولوجيا الحديثة في التواصل مع أنصاره بإيران.

كان الخميني صاحب كاريزما عالية وخطيباً مفوهاً ورجل دين قوياً، مما ساعده على جذب الإيرانيين نحوه وطاعته حتى خلع نظام الشاه، وسيطر على مقاليد الحكم في إيران عام ١٩٧٩، ليبني دولة "الملالي" القوية، وقد اختارته مجلة التايم (الأميركية) رجل العام في سنة ١٩٧٩.

توفي الإمام الخميني في ٣ يونيو ١٩٨٩، وتم دفن جثمانه في مدينة طهران، في حفل تشييع شهده مئات الآلاف من الناس، حتى أنها تعد واحدة من أكبر عشر جنازات في القرن العشرين، وله ضريح معروف في مكان دفنه بالقرب من مقبرة تسمى بجنة الزهراء (بهشت زهراء).

ثـورة الجــزائر
(١٩٥٤ - ١٩٦٢)

فى ربيع عام ١٥١٩م، دخلت الجزائر فى حوزة العثمانيين، وأصبحت واحدة من الولايات العثمانية، ولحقت بها ليبيا عام ١٥٥١م، ثم تونس عام ١٥٧٤م، وكانت الجزائر خلال العهد العثماني من أقوى الدول فى حوض البحر الأبيض المتوسط، كما كانت تحتل مكانة خاصة فى دولة الخلافة هذه إذ كانت تتمتع باستقلال كامل مكنها من ربط علاقات سياسية وتجارية مع أغلب دول العالم، بل وهي أول دولة اعترفت بحكومة الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ م، وقبلها بالثورة الأمريكية بعد استقلالها عن التاج البريطاني عام ١٧٧٦م.

كان الإسم الحقيقي للدولة الجزائرية هو "أيالة الجزائر" أو "مملكة الجزائر"، وبهذه الأسماء أبرمت عشرات المعاهدات مع دول العالم، وبلغ أسطولها البحري فى ذاك الحين قوة عظيمة، بحيث استطاع خلال القرن الثامن عشر إحداث نظام للملاحة فى المتوسط يضمن أمن الدولة الجزائرية خاصة والدولة العثمانية عامة، وهو ما جعل الدول الأوربية تعمل على إنهاء هذا النظام تحت غطاء إنهاء ما كان يسمى بـ "القرصنة " التي كانت تمارسها جموع المغامرين الأوربيين بموافقة دولهم ومؤازرتها لهم، في حين أن ذلك كان أسلوبا دفاعيا لمواجهة المد الاستعماري الذي انطلق منذ القرن الخامس عشر، والذي دخلت الجزائر بمحض اختيارها من أجله ضمن "الخلافة العثمانية " وتحت حمايتها.

اتفقت الدول الأوربية في مؤتمر فيينا على تحطيم أيالة الجزائر، حيث بادرت فرنسا فى مؤتمر فيينا، (١٨١٤ـ ١٨١٥ م) بطرح موضوع "أيالة الجزائر"، فاتفق المؤتمرون على تحطيم هذه الدولة فى مؤتمر "إكس لا شابيل" عام ١٨١٩م، حيث وافقت ٣٠ دولة أوربية على فكرة القضاء على " دولة الجزائر"، وأسندت المهمة إلى فرنسا وانجلترا، وتوفرت الظروف المناسبة للغزو عندما تمكنت بحرية البلدين من تدمير الأسطول المصرى ومعه الأسطول الجزائري في معركة " نافارين" البحرية سنة ١٨٢٧م، حيث كان الأسطولان في نجدة الأسطول العثماني، وبذلك انتهت

السيطرة الجزائرية على البحر الأبيض المتوسط.

منذ عام ١٧٩٤ وفرنسا تقترض من الجزائر لكي تشترى القمح وغيره من الحبوب، حتى لا تهاجمها المجاعة وتقتل شعبها، واستمرت هذه القروض حتى عام ١٨١٩م، حتى بلغت ١٨ مليونا من الفرنكات، وبدلا من أن تسدد فرنسا ما عليها من قروض، أرسلت لجنة تحقيق، وأنقصت الدين من ١٨ مليون فرنك إلى ٧ مليون فرنك فقط، ولم تدفع حتى هذا المبلغ لحاكم الجزائر، بل دفعته إلى التجار الذين كانوا يقومون بدور وسطاء.

بدأ حاكم الجزائر يلح فى طلب مستحقات الجزائر عن فرنسا، بلا جدوى، حتى كان يوم ٢٩ أبريل عام ١٨٢٧م، ذهب قنصل فرنسا إلى حاكم الجزائر فى مقره (قصر القصبة)، وأخبره أن الحكومة الفرنسية ليس فى نيتها أن تدفع شيئا من ديونها للجزائر، وكان أن غضب حاكم الجزائر، وطرد القنصل فلم يغادر مكانه، فما كان من حاكم الجزائر إلا أن يضربه بالمروحة التى يحركها بيده لتجلب له نسمات هواء.

كانت حادثة المروحة هى الذريعة التي بررت بها فرنسا عملية غزو الجزائر، وتعرف هذه الحادثة فى التاريخ بـ "حادث قصر القصبة"، نسبة إلى قصر حاكم الجزائر الذى شهد الواقعة التى حدثت يوم ٢٩ ابريل عام ١٨٢٧م، وكان وقتها "الداى حسين"، الذى صفع قنصل فرنسا بمروحة يدوية نتيجة لاشتداد الخصام بينهما، بسبب عدم التزام فرنسا بدفع ديونها للخزينة الجزائرية، التى قدمت لها على شكل قروض مالية ومواد غذائية، خاصة خلال المجاعة التى اجتاحت فرنسا بعد ثورتها التاريخية التى بدأت أحداثها فى عام ١٧٨٩م، قدرت هذه المديونيات بعشرين مليون فرنك ذهبي فى ذلك الوقت.

كانت هذه الواقعة بمثابة "تلكيكة" اتخذتها فرنسا ذريعة لاحتلال الجزائر، إذ قرر ملك فرنسا شارل العاشر غزو الجزائر عسكريا واحتلالها، بحجة الأخذ بالثأر لشرف فرنسا والانتقام من الداي حسين، فى حين أن الدوافع الحقيقية للاحتلال كانت غير ذلك، فبالإضافة إلى الصراع الديني القديم بين المسيحية والإسلام، كان هناك مبررات وأهداف أخرى للاحتلال، منها رفع شعبية الملك شارل العاشر المنحطة، والسطو على

خيرات الجزائر الترب من دفع الديون.

اتخذ القرار النهائي بشن الحملة يوم ٣٠ يناير سنة ١٨٣٠م، حيث قام الملك الفرنسي بتعيين كل من الكونت دي بورمون قائدا عاما للحملة، والأميرال دوبري قائدا للأسطول، وفي مايو ١٨٣٠م حررت الحكومة الفرنسية وثيقتين لتبرير حملتها، الوثيقة الأولى موجهة للدول الأوربية، والثانية للشعب الجزائري، تعلن فيها أن حملتها تستهدف تأديب العثمانيين وتحرير الجزائريين من سيطرتهم.

وفي ٢٥ مايو ١٨٣٠م انطلقت الحملة الفرنسية تجاه الشواطئ الجزائرية من ميناء طولون الفرنسى، وقد وضعت خطة الحملة وفق ما رسمه المهندس العسكري الخبير بوتان الذي سبق وزار الجزائر سنة ١٨٠٨م للتجسس عليها بطلب من الإمبراطور نابليون بونابرت. كان تعداد الحملة حوالي ٣٧,٠٠٠ حندى، موزعين على ثلاثة فرق، وعلى رأس كل واحدة منها جنرالا، تحملهم ٦٧٥ سفينة، عليها ١١٢ مدفعا، ووصلت الحملة إلى شاطئ سيدي فرج الجزائرى يوم ١٣ يونيو ١٨٣٠م وشرعت في عملية الإنزال في اليوم الموالي مباشرة.

كان الجيش الفرنسى الذى نزل على الشواطىء الجزائرية متفوقا فى العتاد والتنظيم، وتمكن من هزيمة الجيش الجزائرى الذى تصدى له، وبذلك فتح الباب واسعا أمام احتلال مدينة الجزائر فتمكنت القوات الفرنسية من الوصول إلى مدينة الجزائر وإرغام الداي حسين على توقيع معاهدة الاستسلام في ٥ يوليو، والتي تنص على تسليم مدينة الجزائر وتعهد الطرف الفرنسي (كذبا) بالحفاظ على حرية الدين الإسلامي، وعلى أملاك الأهالي وتجارتهم وصناعتهم واحترام نسائهم وحرماتهم.

بعد ذلك شرعت فرنسا في توجيه فرقها العسكرية للسيطرة على مناطق أخرى غير الجزائر العاصمة، ثم قامت بتوجيه حملات بحرية إلى عنابة ووهران وبجاية وغيرهم من مدن الجزائر، وتجاهلت فرنسا تجاهلا تاما ما تم التوقيع عليه في معاهدة ٥ يوليو ١٨٣٠م.

لم يعرف عن شعب الجزائر أنه سكت على ضر أصابه، أو رضح لمستعمر، أو تخلى يوما ما عن وطنيته وحريته، أو تقاعس ساعة فى الدفاع عن دينه وأرضه

وقوميته، ولما كان الجزائريون قد قبلوا بشيء من الإمتعاض حكم العثمانيين لهم ـ كبقية أشقائهم فى الوطن العربى ـ لأسبلب دينية وسياسية معا، إلا أنهم أبوا الرضوخ والإستسلام للمستعمر الجديد، وابوا عليه التحكم فى مصيرهم ومصير وطنهم، فتنادوا للجهاد والنضال ضده.

الأمير عبد القادر

كان لسقوط مدينة الجزائر أثرا كبيرا فى نفوس الجزائريين، مما حدا بالمواطنين إلى تفويض أمر قيادتهم في المنطقة الغربية إلى أحد زعمائهم وهو شيخ زاوية القيطنة التابعة للطريقة القادرية، وهو محي الدين بن مصطفى الهاشمي، وهذا بعد أن قامت فرنسا بتعيين باي (حاكم) موال لها على وهران، وتمكن الشيخ محي الدين من مضايقة العدو في وهران، وفى هذه الظروف ظهرت قوة شخصية ابنه "عبد القادر"، الذي بويع أميرا بدلا من أبيه محي الدين الذي اعتذر عن قيادة المقاومة لكبر سنه، وتمت المبايعة في ٢٧ نوفمبر ١٨٣٢م، وكان عمره وقتها ٢٥ سنة، وبدأ نجم الأمير عبدالقادر فى الظهور كأحد رموز المقاومة فى الجزائر للإستعمار الفرنسى.

شرع الأمير عبد القادر في بعث الدولة الجزائرية من جديد على أسس حديثة وعصرية، ليقينه بأن تحرير البلاد يتطلب نشر وتطبيق أسس النظام المحكم، فقسم دولته إلى ثماني مناطق إدارية على أساس اللامركزية الإدارية، واضعا على رأس كل منطقة خليفة، يعملون جميعا من أجل تحقيق الوحدة الوطنية والعدالة وفق الشريعة الإسلامية، أما الجيش فقد كان مكونا من جيش نظامي ومتطوعين، وكانت الدولة تتولى الإنفاق على الجيش النظامي، واستفاد الأمير عبدالقادر من خبرة المرتزقة والفارين من الجيش الفرنسي في التنظيم والتخطيط والتسليح والتدريب، وحاول الاعتماد على الذات لتسليح الجيش، فبنى مصانع الأسلحة والذخيرة.

كان عبدالقادر يتمتع بشجاعة أسطورية، مكنته من بث الرعب فى قلوب جنود الإحتلال، فكانوا يحسبون له الحسابات، وفى كل معاركه مع الفرنسيين كان يتصدر جيشه الصغير، شاهرا سيفه، حتى إذا ما هم بالهجوم صاح: الله أكبر .. الله على الظالم .. الله ينصر من ينصره .. إن ينصركم الله فلا غالب لكم .. الله أكبر .. الله أكبر.

أثبت الأمير عبد القادر ـ رغم صغر سنه ـ حنكة وكفاءة في تسيير الأمور وقيادة المعارك، مما مكنه من الانتصار في العديد من المواجهات التي دارت بينه وبين قادة الجيش الفرنسي، واتبع عمليات المقاومة أسلوب الحرب النظامية، ذلك أن العدو كان يتمركز في المدن، فعمل الأمير على تحريرها أولا، وأجبر السلطات الفرنسية في الجزائر على الاعتراف به في معاهدتين مختلفتين، واعترفت له بحق تعيين ممثلين عنه لدى هذه السلطات.

تمكن الأمير عبدالقادر من توسيع نفوذ دولته في العديد من مناطق الوسط، ووصلت قواته إلى غاية مليانة والمدية ووادي سباو، لكن القوات الفرنسية تمكنت من تخريب عاصمة الأمير (معسكر) واحتلال تلمسان، فقام الأمير الشجاع بتغيير أسلوبه في المقاومة وشرع في انتهاج أسلوب الحرب الخاطفة، فحقق انتصارات كثيرة من أبرزها معركة "التافنا" في ٢٥ أبريل ١٨٣٦م، وبمسعى من الجنرال الفرنسى بيجو وقع الأمير عبد القادر على معاهدة التافنا يوم ٣٠ مارس ١٨٣٧م، والتي استطاع بفضلها توسيع قواعده، حيث اعترفت المعاهدة بسلطة الأمير عبدالقادر على كل اراضى الجزائر.

بعد تخريب عاصمة الأمير "معسكر" لجأ الأمير إلى تكوين عاصمة متنقلة سميت بـ "الزمالة"، وفي سنة ١٨٤٣ سقطت العاصمة المتنقلة للأمير في يد الاحتلال الفرنسي، فكان لذلك وقع سلبي كبير على معنويات جيش الأمير، ومع استمرار الحرب وتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد، وضخامة المعارك التي خاضها الأمير عبد القادر، بدأ الوهن يدب في صفوف القوات الجزائرية، والفرنسيون يزدادون وحشية فى الرد على مقاومته لهم، ولم يجد بدا من الإستسلام لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وحدث ذلك يوم ٢٣ ديسمبر ١٨٤٧م، وخيره الفرنسيون بيم الذهاب إلى عكا بالشام، أو الاسكندرية بمصر، وخرج الامير برفقة ٨٠ من رجاله إلى بارجة فرنسية وسط موكب مهيب يليق بشخصه، لكن الفرنسيون خدعوه، حيث وجد نفسه فى ميناء طولون الفرنسى، فكانت صدمته كبيرة وأليمة، وبقى تحت الإقامة الجبرية فى مدينة أمبواز، حتى اعتلى لويس نابليون (الامبراطور نابليون الثالث) حكم فرنسا، فطلب فى

استدعائه إلى باريس، واعتذر له وأكرمه، وطلب منه الأمير عبدالقادر أن يقضى ما تبقى من عمره فى بيروت، فوافق الامبراطور نابليون، ووصل الامير إلى بيروت فى ٢٤ نوفمبر ١٨٥٤م، ومنها انتقل إلى دمشق، ودخلها فى موكب حافل، حيث استقبله السوريون بالموسيقى العسكرية، وبقى بها حتى وافاه الأجل سنة ١٨٨٣م، ودفن بها، ثم نقلت رفاته إلى الجزائر عام ١٩٦٦ بعد استقلالها.

مقاومة فى كل مكان

فى الوقت الذى كان فيه الأمير عبد القادر يقود المقاومة في غرب ووسط الجزائر، كانت هناك مقاومة أخرى متزامنة معها في الشرق بقيادة الحاج أحمد "باي قسنطينة"، الذي كان في مدينة الجزائر عندما دخل الفرنسيون إلى سيدي فرج، وشارك في الدفاع إلى أن وصلت القوات الفرنسية إلى منطقة الحراش، واقترح على الداي حسين خطة لمواجهة العدو، وتقضى بالانسحاب إلى منطقة شرشال، وترك القوات الغازية تنزل على الشواطئ وتبدأ زحفها نحو العاصمة المحصنة، ثم بعد ذلك تقوم القوات الجزائرية بالهجوم عليها، إلا أن الداي رفض هذه الخطة مما دفع بالباي أحمد إلى الإنسحاب ليستعد للمواجهة في الشرق، وركز على تحصين أسوار مدينة قسنطينة، الأمر الذي جعل القوات الفرنسية تقوم بعملية تطويقه بإرسال حملتين إلى بجاية وعنابة، ولم تبدأ في مواجهة الحاج أحمد باي مباشرة إلا في شتاء ١٨٣٦م، حيث تحركت القوات الفرنسية نحو مدينة قسنطينة إنطلاقا من مركز الذرعان قرب عنابة، وعززت هذه القوات بقوات من العاصمة لأحكام الطوق على الجيش الجزائري في مدينة قسنطينة.

قام الفرنسيون بإرسال حملة عسكرية شهر سبتمبر ١٨٣٧م بمشاركة أكثر من ست جنرالات، لعبت فيها المدفعية دورا هاما، وتمكنوا من تدمير أسوار المدينة ودك حصونها، وسقطت مدينة قسنطينة

بيد أن مقاومة أحمد باي لم تنته بسقوط المدينة، بل تواصلت حتى سنة ١٨٤٨م، بعد أن توجه إلى منطقة الأوراس، حيث ألقي القبض عليه، واقتيد إلى مدينة قسنطينة، ومنها نقل بعد ذلك إلى العاصمة حيث توفي أسيرا في أغسطس ١٨٥٠م.

تواصلت بعد ذلك عمليات المقاومات الجزائرية للاحتلال الفرنسي بكل شجاعة، حتى قيام الحرب العالمية الأولى، وكانت الجمعيات الدينية بصفة عامة وراء القيام بالثورات، التى كانت تقوم عادة تحت قيادة مرابط يجمع إليه القوة الروحية والدينية و السياسية، ولعبت السياسة الاستعمارية المتمثلة في الاستيلاء على الأراضي وما ترتب عنها من إفقار وتجويع و إذلال وقهر للشعب، دورا فعالا في اندلاع بعض الثورات وخاصة ثورة المقراني، لكن الجيوش الفرنسية تمكنت القضاء على هذه الثورات، نظرا لتنظيم جيوشها وسياسة الأرض المحروقة التى يتبعونها، ووحشية الاضطهاد الذي كان لامثيل له.

كان غياب الدولة العصرية و المنظمة، وتأخر الوعي الوطني ، وضعف التنظيم والتسلح لدى المقاومين الجزائريين، بالإضافة إلى التشتت والصراعات الداخلية والفكر الإقطاعي والقبلي، كلها عوامل حاسمة في فشل هذه الانتفاضات.

خلال هذه السنين العجاف، ساءت أحوال الشعب الجزائري كثيرا، واستنزفت ثرواته جراء النهب المنظم وإرهاقه بالضرائب الكثيرة والغرامات المالية المختلفة، وسلب أراضيه الصالحة للزراعة، وطرده إلى المناطق القاحلة، فصارت الجزائر تعيش مجاعة دائمة بعدما كانت تعد من أكبر الدول إنتاجا للحبوب في حوض البحر الأبيض المتوسط، ومن أخطر وأكبر هذه المجاعات تلك التي عاشها الشعب الجزائري كانت خلال الفترة ما بين عامى ١٨٦٦ و ١٨٦٩م.

وعمدت سلطات الاستعمار الفرنسي إصدار المزيد من القوانين والمراسيم العجيبة، فتم فرض أنواع وأشكال من الضرائب أثقلت كاهل كل الجزائريين، وساعدت فى تفكيك وحدتهم الاجتماعية والاقتصادية، حتى دب الوهن والتفكك في المقاومات الشعبية المسلحة، وتمكنت السلطات الاستعمارية من بسط كامل سيطرتها على الجزائر.

أحدث المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر جروحًا عميقة في بناء المجتمع الجزائري، حيث عملت فرنسا على إيقاف النمو الحضاري والمجتمعي للجزائر مائة واثنتين وثلاثين سنة، وحاولت طمس هوية الجزائريين الوطنية، وتصفية

الأسس المادية والمعنوية التي يقوم عليها هذا المجتمع، بضرب وحدته القبلية والأسرية، واتباع سياسة تبشيرية تهدف إلى القضاء على دينه ومعتقده الإسلامي، وإحياء كنيسة إفريقيا الرومانية التي أخذت بمقولة "إن العرب لا يطيعون فرنسا إلا إذا أصبحوا فرنسيين، ولن يصبحوا فرنسيين إلا إذا أصبحوا مسيحيين".

كان التوجه الفرنسي يعتمد على معاداة العروبة والإسلام، فعملت على محو اللغة العربية، وطمس الثقافة العربية والإسلامية، وبدأ ذلك بإغلاق المدارس والمعاهد، ثم تدرج مع بداية القرن العشرين إلى منع تعلم اللغة العربية باعتبارها لغة أجنبية، وعدم السماح لأي شخص أن يمارس تعليمها إلا بعد الحصول على ترخيص خاص وفي حالات استثنائية، ومن ناحية أخرى عملت على نشر الثقافة واللغة الفرنسية، واشترطوا في كل ترقية اجتماعية ضرورة تعلم اللغة الفرنسية، كذلك عملوا على الفصل بين اللغة العربية والإسلام، والترويج لفكرة أن الجزائريين مسلمون فرنسيون.

اهتم الفرنسيون بالترويج للهجات المحلية واللسان العامي على حساب اللغة العربية، فشجعوا اللهجة الجزائرية، واتبعوا كل سبيل لمحاربة اللسان العربي، واعتبروا اللغة العربية الفصحى في الجزائر لغة ميتة.

كما سعى الفرنسيون إلى ضرب الوحدة الوطنية الجزائرية بين العرب والبربر، فأوجدوا تفسيرات مغرضة وأحكاما متحيزة لأحداث التاريخ الجزائري، ومنها أن البربر كان من الممكن أن يكون لهم مصير أوروبي لولا الإسلام، واعتبروا العنصر البربري من أصل أوروبي، وحكموا عليه بأنه معاد بطبعه للعرب، وسعوا لإثبات ذلك من خلال أبحاث ودراسات كاذبة تدعي العلمية، وخلصوا من هذه الأبحاث الاستعمارية في حقيقتها إلى ضرورة المحافظة على خصوصية ولغة منطقة القبائل البربرية بعيدًا عن التطور العام في الجزائر.

واتبع الفرنسيون سياسة تبشيرية لتنصير المسلمين خاصة في منطقة القبائل، فتعرض رجال الإصلاح وشيوخ الزوايا والدعاة للتضييق والمراقبة والنفي والقمع، وفتحت كثير من المدارس التبشيرية، وبنيت الكنائس ووجه نشاطها للأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية لربطها بواقع السكان هناك، وقام الرهبان والقساوسة بالتدريس

في الكثير من المدارس، وطبقا للإحصائيات الفرنسية الرسمية بالجزائر فإن منطقة القبائل كان بها مدرسة لكل ٢١٠٠ طفل، في حين كانت هناك مدرسة لكل أربعين ألف طفل في بعض المناطق الأخرى بالجزائر.

وواصل الفرنسيون تنفيذ مخططهم فى محو الهوية العربية الإسلامية للجزائر، فقاموا بعزل بعض المناطق بالجزائر والحيلولة دون اتصالها أو تفاعلها مع باقي المناطق الأخرى، وكان تركيزهم على منطقة القبائل، فدعموا ورعوا نزعاتها الإقليمية التي تتنافى مع وحدة الشعب الجزائري، وذلك بالاهتمام بالأعراف والتقاليد واللهجات والفولكلور على حساب الثقافة العربية الإسلامية، وصدرت تعليمات واضحة لموظفي الإدارة الاستعمارية الجزائرية تتلخص في ضرورة حماية القبائل وتفضيلهم في كل الظروف على العرب، ولولا المواقف الشجاعة والتضحيات التي قدمها أبناء القبائل لأمكن للمخطط الاستعماري تدمير البنية الاجتماعية للشعب الجزائري في تلك المناطق.

كان من نتائج الهجمة الاستعمارية الشرسة التي تعرضت لها المؤسسات التعليمية والثقافية والدينية بالجزائر، نضوب ميزانية التعليم وغلق المدارس وانقطاع التلاميذ عن الدراسة وهجرة العلماء.

كانت رسالة فرنسا في الجزائر كانت هي التجهيل وليس التعليم، بما يمكن الفرنسيين من جعل الجزائر، أسهل انقيادا وأكثر قابلية لتقبل مبادئ الحضارة الغربية.

التعدي على الهوية

حتى البعد الإجتماعى لم يسلم من المحاولات الفرنسية لتدميره، إذ كانت الألقاب الجزائرية ـ مثل كل المجتمعات العربية والإسلامية ـ قبل الاستعمار الفرنسي ثلاثية التركيب (الابن والأب والجد)، وفي حالات أخرى خماسية التركيب، بحيث تضاف لها المهنة والمنطقة، فأصدرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في ٢٣ مارس ١٨٨٢ قانون الحالة المدنية أو "قانون الألقاب" الذي ينص على استبدال ألقاب الجزائريين الثلاثية وتعويضها بألقاب لا ترتبط بالنسب، وسبق صدور هذا القانون محاولات متواصلة لطمس الهوية الجزائرية، أهم ملامحها إجبار الأهالي على تسجيل المواليد الجدد

وعقود الزواج لدى مصلحة الحالة المدنية الفرنسية، بعدما كانوا يقصدون القاضي الشرعي أو شيخ الجماعة.

وكانت الغاية من استبدال ألقاب الجزائريين الثلاثية وتعويضها بألقاب لا ترتبط بالنسب هو تفكيك نظام القبيلة لتسهيل الاستيلاء على الأراضي، وإبراز الفرد كعنصر معزول، وتغيير أساس الملكية إلى الأساس الفردي بدلا من أساس القبيلة، وطمس الهوية العربية والإسلامية من خلال تغيير الأسماء ذات الدلالة الدينية وتعويضها بهوية هجينة، وإحلال الفرد في المعاملات الإدارية والوثائق مكان الجماعة، وأخيرا تطبيق النمط الفرنسي الذي يخاطب الشخص بلقبه وليس باسمه.

وبموجب هذا القانون لم تكتف السلطات الاستعمارية بتغيير أسماء وألقاب الجزائريين بصفة عشوائية بل عوضت العديد منها بأسماء مشينة ونابية، وبعضها نسبة لأعضاء الجسم والعاهات الجسدية، وألقابا أخرى نسبة للألوان وللفصول ولأدوات الفلاحة بل وللحشرات والملابس والحيوانات وأدوات الطهي.

ولم يكن هناك أي منطق في إطلاق الألقاب على الأشخاص، كل ما هنالك هو الرغبة في تحطيم معنويات الجزائريين، من خلال منح الفرصة لترديد أسمائهم المشينة طول الوقت وعلى مرّ الأزمان، وما يزال الأبناء والأحفاد يتوارثون هذه الأسماء منذ عام ١٨٨٢ وهي أسماء لم يختاروها هم ولا آباؤهم، وإنما أجبروا على حملها حتى اليوم.

ومن الأمثلة الحية على الألقاب المشينة التي تحملها عائلات جزائرية اليوم ويتم تداولها في كل المحررات والوثائق الرسمية لقب "حمار"، ولقب "بوذيل"، ولقب "خاين النار"، ولقب "مجنون"، ولقب "بومعزة"، ولقب "كنّاس" ولقب "بومنجل".

لم يتجاوب الشعب الجزائري مع السياسة الفرنسية في جميع الجهات بدون استثناء، لا سيما في المناطق التي عرفت ضغطًا فرنسيًا مكثفًا لتحويل اتجاهها الوطني، فلم يكن للإعانات ولا المساعدات التي تقدمها الإرساليات التبشيرية ولا للتعليم الذي وفرته المدرسة الفرنسية، ولا للمستوطنين الفرنسيين، ولا للمهاجرين الجزائريين الذين تنقلهم السلطات للعمل في فرنسا أى أثر في فرنسة الشعب

الجزائري، وهو ما دفع مخططي السياسة الفرنسية إلى اتهام الجزائريين بأنهم شعب يعيش على هامش التاريخ، وحارب الشعب الجزائرى الباسل سياسة التفرقة الطائفية الإستعمارية برفع شعار "الإسلام ديننا، والعربية لغتنا والجزائر وطننا" الذي أعلنه العالِم والمجاهد الجليل عبد الحميد بن باديس، ورأى المصلحون من أبناء الجزائر في ظل فشل حركات المقاومة، أن العمل يجب أن يقوم - في البداية - على التربية الإسلامية لتكوين قاعدة صلبة يمكن أن يقوم عليها الجهاد في المستقبل، مع عدم إهمال الصراع السياسي.

ما اقترفته قوات الإحتلال الفرنسى فى الجزائر من جرائم، ليس له مثيل سوى ما اقترفه الكاثوليك فى الأندلس بعد سقوط غرناطة عام ١٤٩٢م، كانت المذابح والجرائم فى الجزائر مباحة ومصرحا بها ليلا ونهارا.

لقد سطرت فرنسا صفحة سوداء فى تاريخ البشرية، حافلة بالجرائم الوحشية والهمجية، فقد قرر الجنرال "بيجو" الحاكم العسكرى للجزائر شن حرب إبادة ضد الجزائريين،وعرفت هذه السياسة بالفرنسية باسم "الرازيا"، وأصبحت هذه السياسة مجالا للفخر لدى الفرنسيين، وكتبت صحيفة "المونيتر" التى كانت تصدر بالفرنسية فى الجزائر، فى أكتوبر ١٨٣٦تقول: "وصلتنا اليوم عشرون رأسا، وتم حصر ٦٨ رأسا على سنان السونكى عند العودة، وهذا شىء عظيم وبداية رائعة ...".

وكتب الجنرال "شانجارنييه فيها يقول: "إن عساكرى تجد تسليتها فى عمليات الرازيا المتكررة، التى قمت بها أثناء الشتاء، ضد قبائل الحراش وأبو رقيقة"

كانت عمليات الإبادة هى السياسة الرسمية التى تطبق بتوجيه وبانتظام، وجاء فى خططهم: إن الجزائريين قوم يرفضون الإستسلام، ولكى نقهرهم يجب علينا أن نحطم اقتصادهم، وأن نقضى على زراعتهم وقراهم.

ودون خجل، كتب الجنرالات والضباط الذين يمارسون عمليات الإبادة يروون تفاصيلها، فى خطاباتت كانت تصل إلى ذويهم فى فرنسا، وجاء فى أحدها: "إن القرى متقاربة وعدد السكان كثيف .. لقد حرقنا كل شىء ودمرنا كل شىء .. وكم من النساء والأطفال التجأوا إلى جبال أطلس فماتوا من البرد ومن الجوع ..." !!.

وكتب آخر يقول: "كم هى جميلة حدائق البرتقال التى سوف أبيدها، سوف أحرق اليوم قرى وممتلكات بنى القاسم وبنى سالم .."

ومن أشهر مذابحهم ما حدث فى واحة الزعاطشة، التى صمدت أمام قوات الاحتلال زمنا، فلما فشلوا فى إخضاعها، اتجهت إليهم حملة عسكرية من عشرة آلاف مقاتل، ومعهم ٤٥ مدفعا ثقيلا، وقنابل ومتفجرات، وتم إبادة الواحة بمن فيها عن آخرهم، ومن لم يمت فى القتا، قتل وهو أسيرا مستسلما، بمن فيهم الأطفال والشيوخ والنساء.

ومن المذابح الأخرى التى سجلتها ذاكرة التاريخ "مذبحة البليدة" على يد الجنرال كلوزال، ومذبحة غار الفراشيش على يد العقيد بليسر، ومذبحة العوفية، وما ارتكبه كذلك السفاح كافيجنس في قبائل الشلف، حتى أصبحت هذه الأنواع من عمليات الإبادة والمجازر البشعة هواية لكل قائد عسكري فرنسي جاء إلى الجزائر، باسم الحضارة وباسم شعار ثورة فرنسا الشهير "حرية . مساواة . إخاء".

كما تم تجريد السكان من آلاف الهكتارات من أراضيهم وأملاكهم التي اتخذت بالقوة، والتي كانت تخرب على مرأى ومسمع كل الناس، وسلبت المساكن والمحلات التجارية وأعطيت لليهود بالدرجة الأولى، كما تم تخريب بعض القرى بكاملها تخريبا تاما، وهدم المؤسسات الدينية أو بيعها للمستوطنين الأوربيين الذين هدموها وبنوا مكانها، وقد ألحق هذا الدمار أضرارا بالغة بأصحابها، حتى أن أحد الفرنسيين عبر عن ذلك بقوله: "إن الأهالي المجردين من أملاكهم بدون تعويض بلغ بهم الشقاء إلى حد التسول".

وقد ركزت السياسة الاستعمارية لفرنسا معاول هدمها على كل شئ كان موجودا لدى الجزائريين سواء المؤسسات الدينية، وعلى رأسها المساجد والجوامع والمدارس والزوايا، لما لهذه المؤسسات من دور في الحفاظ على مبادئ ومقومات ومعتقدات الشعب الجزائري وانتمائه الحضاري العربي الإسلامي، وقد عبر عن ذلك جانتي دي بوسي عن هذه السياسة الإجرامية بقوله:"أخدنا الجزائر ونحن أصحابها بلا منازع، وسنعمل فيها كل ما يحلو لنا سواء من ناحية الهدم أو غيره".

ولا غرابة في هذا الافتخار "الحضاري" لممثلي الحرية والعدل والمساواة، فهم صناع الشعارات، وصناع الأكاذيب، وسفاكى الدماء، وقد يكون من الصعب حصر الفظائع الاستعمارية والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في الجزائر، التي غالبا ما كانت تتبعها ردود أفعال الشعب الجزائري بالمقاومة والتمرد على الإدارة الاستعمارية.

كما أدت كذلك كل هذه الممارسات اللا إنسانية إلى وضع قوانين استعمارية جائرة خاصة بالسكان، تكرس فيها الاعتداء والاضطهاد والتعذيب والتدمير والنهب .. حتى الانتخابات كان يتم تزويرها للحيلولة دون تمثيل السكان المسلمين على جميع المستويات، لدرجة أن أحد نواب البرلمان الفرنسى وقتها ويدعى فلوري رافاران صرح في جريدة Quinzaine Coloniale بأنه يمكن القول أننا لا نطبق في الجزائر سوى سياسة تتلخص في كلمات ثلاثة: "الردع والإلغاء والجور"، كما أنه أصبحت يوميات وتقارير الفرنسيين أنفسهم لا تخلو دون سرد المذابح والجرائم التي كان يرتكبها ضباط الجيش الفرنسى فى الجزائر، وقد كان قادة وحكام فرنسا من عسكريين ومدنيين الأداة الفعالة في تنفيذ هذه السياسة الوحشية، مكرسين كل ما لديهم من قوة بطش وسطو وتعذيب وتهجير لترسيخ الاحتلال في هذه البلاد.

وهكذا يعترف أحد قادة الجيش المحتل في تقرير له قائلا :"إننا دمرنا تدميرا كاملا القرى والأشجار والحقول، والخسائر التي ألحقتها فرقتنا بأولئك السكان لا تقدر، وإذا تساءل البعض: هل كان عملنا خيرا أم شرا؟ فإنني أجيبهم بأن هذه هي الطريقة الوحيدة لإخضاع السكان و حملهم على الرحيل.....".

وقد اعترف المارشال بيجو أثناء عملياته الوحشية بعدم احترام الجيش الفرنسي للقواعد الإنسانية في تعامله مع الجزائريين، وعلل ذلك بأن احترام هذه القواعد يؤخر عملية الاحتلال، وقد افتخر المارشال سانت أرنو في إحدى رسائله بأنه "محا من الوجود عدة قرى وأقام في طريقه جبالا من جثث القتلى"، و لما وجه البرلمان الفرنسى اللوم إلى بيجو على ما ارتكبه، دافع عنه وزير الحرب وقتها "سانت أرنو"، قائلا: أنا أرى بأن مراعاة القواعد الإنسانية تجعل الحرب في إفريقيا تمتد إلى ما لا

نهاية.

كانت سياسة فرنسا فى الجزائر تقوم على أساس فكرة خلاصتها أنه "ينبغي أن يذوب المسلمون في الحضارة الفرنسية، لأن الشعب القادم من الشمال جاء ليستقر في الجزائر"، والمشكلة في رأي الفرنسيين أنه لا يمكن لمجتمعين مختلفين في كل شئ من عقيدة إلى تقاليد أن يندمجا إلا بابتلاع أحدهما للآخر، ولهذا فلا بد من خلق وتكوين شخصية جديدة للجزائر تختلف عن شخصية ابن البلد الأصلي، وغير مشابهة لشخصية الفرنسي الحقيقي المتواجد في فرنسا، وبالتالي فالجزائرى الجديد ـ من وجهة نظرهم ـ هو المهاجر الأجنبي الذي يحافظ على ثقافته وعاداته وتقاليده وثروته ونفوذه ويرفض الاندماج في المجتمع الجزائري الأصلي.

كان الحاكم العام للجزائر كان في حقيقته عبارة عن شخصية سياسية تمثل الجهاز المركزي الفرنسي في الجزائر وفقط، كان غير منتخب ولا يملك جيشا ولا يتمتع بأى سلطات، وبقاؤه في السلطة المحلية يتوقف على رضاء الأوروبيين الذين كانوا في الواقع يسيرون البلاد عنه، فالحاكم العام كان يمثل قرارات النواب الأوروبيين في المجلس التشريعى الذي أقاموه في الجزائر العاصمة، حيث كانوا يشرعون فيه لأنفسهم ويتخذون فيه جميع القرارات المالية التي تخدم مصالحهم بدون تدخل من باريس، وذلك بمقتضى قانون ١٩ ديسمبر ١٩٠٠، كما كان النفوذ الحقيقي والأساسي في رؤساء البلديات الأوروبيين الذين كانوا يسيطرون على المجالس المحلية المنتخبة ويحكمون محليا في البلاد مثلما يطيب لهم، وفى المقابل كان قانون الأهالي يطبق بكل صرامة على كل مسلم لا يمتثل لأوامر هؤلاء الحكام المحليين ولا يظهر طاعته لفرنسا وقادتها، كما كانت هناك محاكم خاصة تحاكم المسلمين المخالفين للقانون.

كانت الأقلية الأوروبية في الجزائر تمارس ضغوطات على جميع الحكومات المركزية بباريس حتى سنة ١٩٠٠ وذلك فى سبيل تنفيذ خطتها والتي اشتملت على ثلاث مراحل رئيسية :

ـ المرحلة الأولى: تتمثل في اندماج الجزائر في فرنسا من الناحية القانونية، التي تسمح بابتلاع الجزائر وجعلها جزءا لا يتجزأ من فرنسا.

ـ المرحلة الثانية: تتمثل في الاستيلاء على الأراضي الخصبة وإعطاء الجنسية لجميع المهاجرين والمقيمين الأجانب في الجزائر، والحصول على دعم مالي من الدولة على تحقيق مصالحهم، وبالنسبة للأراضي تشير الإحصائيات الصادرة سنة ١٩٥٤ إلى أن فرنسا دعمت ٢٤،٩٠٠ أوروبي لكي يحصلوا على ٢،٧٢٠،٠٠٠ هكتار من أخصب الأراضي بالجزائر، بحيث كانت نسبة ملكية الأوروبي ١٠٩ هكتار للفرد الواحد، في حين كان ٥٣٢،٠٠٠ مسلم جزائري يملكون ٧،٦١٢،٠٠٠ هكتار أي بمعدل ١٤هكتار للفرد الواحد.

ـ المرحلة الثالثة: إعطاء الجالية الأوروبية حكما ذاتيا يسمح لها باستعمال الغش والمناورات والدسائس، لفرض نفوذها على الجزائريين والتحكم فيهم إلى الأبد.

وهكذا.. بمقتضى بعض القوانين التي سنتها الإدارة الاستعمارية مثل قانون ١٨ ابريل ١٨٨٧ الذي هو - حسب ما يشهد عليه الجميع - اشد عنفا واحتقارا للجزائريين في تحويل الأراضي الجزائرية إلى الأوروبيين، حيث دعم في ما بعد بقانون ١٦ ابريل ١٨٨٧ لتنشيط التعمير الرسمي ودفع عمليات النهب والاستيطان أكثر فأكثر، ويضاف إلى ذلك مرسوم إلحاق الجزائر إداريا بفرنسا سنة ١٨٨١، وبمقتضاه دعمت سلطة المستوطنين وأصبحوا أسياد البلاد الحقيقيين وبدون منازع.

وفى سبيل تكريس هذه الأوضاع، كانت السلطات الفرنسية تغض النظر عما كان يرتكب من ظلم وسرقة ونهب لممتلكات الأهالي، وفظائع من طرف المستوطنين الذين كانوا يتصرفون في بلاد مفتوحة، في عالم جديد مثلهم مثل المغامرين رعاة البقر الأمريكيين الذين كانوا يستولون على أراضي الهنود الحمر ما يطيب لهم ذلك ومثل الغزاة الصهاينة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن جملة ما خطط له النواب و قادة الاستعمار مشروع إنشاء ٣٠٠ قرية استيطانية جديدة خلال ٣ سنوات، ابتداء من سنة ١٨٨١ حيث سلبوا حوالي ٣٠٠,٠٠٠ هكتار من أيادي الأهالي لتحقيق مشاريعهم التي كان يظنون أنها ستظل خالدة، وتلك عينة من عيينات النهب والسطو والاستيطان.

وبهذه الطرق الوحشية تواصلت هذه العمليات اللا إنسانية الدنيئة فى الاستيلاء

على المزيد من الأراضي تحت ستار تنظيم الملكية العقارية وإقامة الملكية الفردية على أسس فرنسية، لتبلغ مساحة أراضي الاستيطان في ١٨٥٠ إلى ١١٥,٠٠٠ هكتار، ثم إلى ٧٦٥,٠٠٠ هكتار في سنة ١٨٧٠ ، و ١,٦٨٢,٠٠٠ سنة ١٩٠٠، ووصلت في آخر المطاف سنة ١٩٦٢ (سنة خروج و طرد هؤلاء المستعمرين) إلى ٥ مليون هكتار.

ويلخص الكاتب الفرنسي إيجراتى مارسيل موقف فرنسا من أراضي الأهالي بقوله: "إن سرقة الأراضي كانت دائما سهلة التنفيذ، فهي تبدأ بالاستيلاء على الأرضي وإقرار الأمر الواقع، ثم يتدخل القانون لتبرير و تغطية ذلك النهب بطبقة من الطلاء الذي يضمن حقوق الملاك الجدد".

وإذا نحن بصدد الكلام عن الفظائع الاستعمارية ومآسي الدمار الذي لحق بالجزائر المستعمرة، فلنقل إن الصمت على جيش الاحتلال من طرف الإدارة الفرنسية، لأنه خطط لهذه البلد أن يمحو شعبها من الوجود، ويتم تبديله بشعب أجنبي غريب عنه و ليس له أية صلة به.

وإذا حاولنا اختيار بعض القضايا التي كتب عنها الكثير من المؤرخين والمفكرين عن جرائم الاستعمار الفرنسي، لا يمكننا أن نعد كل ما هو متوافر من وثائق و شهادات في هذه الصفحات، ولكن يمكننا أن نختار من هذا السجل الأسود ما كتب عنه المفكر الدكتور العربي ولد خليفة (رئيس المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر)، وما هي إلا عينات فقط نذكرها لهذه الأجيال، ومنها:

ـ وضعية التعليم: كانت نسبة الأمية منخفضة قبل دخول الاحتلال، فزادت بعد الاحتلال، بل إنه هو الذي كرس الجهل عند الجزائريين، بعد تجريدهم من المدارس المحلية والمؤسسات الدينية والثقافية، وذلك حسب ما شهد له جل المؤرخين.

ـ وضعية الأراضي: وقد أشرنا إليها سلفا، فبعد عمليات السلب والنهب والاستيلاء على معظم الأراضي الخصبة، واقتلاع ارضي العرش والأوقاف، تعرض المجتمع الجزائري إلى خلخلة في العمق ـ حسب تحليل المفكر ولد خليفة ـ هددت انسجامه، وحطمت بنيته الاجتماعية، وجعلته يعيش غريبا فوق أرضه، وهو الذي يجعله يرى أن

الموت أهون من حياة الخزي والعار، الذي طالب بإصدار حكم بالإعدام على الشعب الجزائري.

وعبر عن هذه الحالة الجنرال الفرنسى هانوتو حيث قال: إن مسالة العرب قد قبرت نهائيا، لم يبق لهم سوى الموت أو الهجرة، أو قبول خدمة أسيادهم الأقوياء، هل يستيقظون قبل أن تطلق عليهم رصاصة الرحمة، أتمنى لهم ذلك.

- **التهجير والاستئصال والتوحيش:** في التقرير الذي قدمه باسم لجنة التحقيق التي زارت الجزائر سنة ١٨٤٧ في هذا الصدد، يقول ألكسي توكفي: "لقد وضعنا أيدينا على أموال الوقف الموجهة للصرف على التعليم والأموال الخيرية، فقضينا على مدارس كانت موجودة، وشتتنا مجامع العلماء، لقد أطبق الظلام في كل مكان حللنا فيه"، ويختم تقريره بهذه الخلاصة :" لقد جعلنا المجتمع الإسلامي أكثر توحشا وبربرية مما كان عليه قبل أن يعرفنا".

- **الاضطهاد:** لأسباب سياسية، وعرقية ، ودينية.

- **استعمال الأسلحة المحرمة دوليا:** الكيماوية والجرثومية وحتى النووية .

- **تدمير المدن والقرى** وتخريبها بدون مبرر عسكري أو إداري .

- النهب والتدمير والإضرار بالمنشآت الدينية و الخيرية أو المخصصة للتعليم والتربية.

- نهب المعالم الفنية والثقافية والتاريخية وتخريبها.

- النهب والاستيلاء على الممتلكات الخاصة والعامة والإفقار باسم القوانين المفبركة الجائرة.

- الزج في السجون والتعذيب الجسدي والعقلي، والتقتيل، وانتهاك الأعراض وترويح النساء والأطفال.

يقول الأديب الفرنسى جى دى موباسان ، أحد أشهر الأدباء الفرنسيين في نهاية القرن التاسع عشر:

"قد بقينا مجرد غزاة متهورين، منغلقين في أفكار مسبقة، يظهر أننا نحن البرابرة، نظامنا الكولونيالي ينحصر في خراب العربي وتجريده من أملاكه".

هذا جانب فقط من المآسي والفظائع الظاهرة بدون ذكر الفظائع والجرائم الباطنة مثل البطالة، والفقر، والجهل، والأمراض، والخروج بدولة - وإن كانت مستقلة بدون مؤسسات ولا جامعات، مع نسبة أمية تقترب من ٩٠%، مع أرض محروقة خلفتها عصابات جيش الاحتلال، أمثال منظمة الجيش السري (OAS) وغيرها من مخلفات الاستعمار، والقائمة طويلة، بعدد الضحايا، والجرحى، واليتامى، والنساء الأرامل.

ومن الصعب أن نمسح من ذاكرة الجزائرين كل الجرائم البشعة التى ارتكبتها سلطات الإحتلال الفرنسى ضدهم، فالتاريخ يشهد عليها، ومسجلة فى صدر صفحاته الدامية، ولو طويت كل صفحات الاستعمار ومآسيه فإنها لن تقطع أبدا، فكيف للتاريخ أن يسقط من صفحاته المذابح الرهيبة التي ارتكبت في حق الشعب الجزائري الصامد خلال ثوراتهم وانتفاضاتهم الشعبية، ومن ذلك ثورات أولاد سيدي الشيخ، والمقراني، وبومعزة، والشيخ الحداد، والشيخ بوعمامة، وسكان عين التركي وملیانة في أبريل ١٩٠١، وأحداث عين بسام في سنة ١٩٠٦، أو انتفاضة بني شقران ومعسكر في سنة ١٩١٤، أو سكان الأوراس والهضاب العليا الشرقية في سنة ١٩١٦-١٩١٧، أو سكان مدينة قسنطينة في أغسطس ١٩٣٤، أو أحداث ٨ مايو ١٩٤٥ الخالدة، وهي أخر انتفاضة قبل اندلاع ثورة نوفمبر ١٩٥٤ المجيدة، وكل هذه المآسي والأحداث الدموية ما هي إلا سلسلة من الثورات الصغيرة، والتى كانت بمثابة مقدمات تحضيرية للثورة الحقيقية التي حررت البلاد نهائيا من الاستعمار الفرنسي.

بدأت في مطلع القرن العشرين مرحلة جديدة من النضال والمقاومة عرفت بمرحلة النضال السياسي، وقد اتسمت في بدايتها بظهور نوع من المقاومة التي تعتمد على اللوائح والعرائض الإحتجاجية والصحافة، لتصبح فيما بعد في شكل نوادي وجمعيات ثقافية وخيرية ورياضية.

بدأ الجزائريون المقاومة من خلال التنظيم السياسي الذي خاض هذا الميدان بأفكار متعددة، فمنهم من يرى أن الغاية هي المساواة بالفرنسيين، ومنهم الشيوعيون، والوطنيون المتعصبون، وظهرت عدة تنظيمات سياسية منها: حزب الجزائر الفتاة،

وجمعية نجم شمال إفريقيا بزعامة مصالي الحاج الذي عرف بعد ذلك بحزب الشعب الجزائري، وتعرض زعيمه إلى الاعتقال والنفي مرات كثيرة.

لعب المهاجرون الجزائريون في فرنسا دورا كبيرا في تطوير الوعي الوطني والإجتماعي، حيث بادروا بإنشاء حزب "نجم شمال افريقيا" سنة ١٩٢٦ بباريس، وذلك بفضل الظروف التي كانوا يعيشون في ظلها والمتمثلة في وجود تنظيمات مختلفة وحياة نقابية نشيطة، إذ قام هؤلاء بالإنخراط في التنظيمات النقابية والسياسية التي يقترب برنامجها من طموحاتهم، وقام مصالي الحاج، بعد أن أصبح رئيسا لهذا الحزب، بعرض برنامجه في المؤتمر المناهض للإمبريالية المنعقد في بروكسل ببلجيكا في السنة نفسها وأهم مطالبه تحقيق الإستقلال الكامل للجزائر، وإنشاء جيش وطني وبرلمان جزائري منتخب بواسطة الإقتراع العام، وجلاء الجيش الفرنسي عن التراب الجزائري، لهذا قررت السلطات الفرنسية حل النجم سنة ١٩٢٩م الأمر الذي دفعه إلى ممارسة نشاطاته في السرية تحت اسم "نجم شمال إفريقيا المجيد".

أصدر الحزب جريدة "الأمة" سنة ١٩٣٠م وقامت بنشر المذكرة التي أرسلها مصالي الحاج إلى عصبة الأمم، والتي يكذب فيها الإدعاءات الفرنسية بأن الجزائر صارت فرنسية إلى الأبد، ومرة أخرى يتعرض الحزب للحل، ويعاقب زعيمه بستة سنين حبسا لإعادة تشكيل منظمة تم حلها، ولكن الحزب واصل نشاطاته تحت إسم جديد هو "الإتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا".

كان النجم حزبا يضم كافة أقطار شمال أفريقيا ويعمل على تحريرها، بل واهتم أيضا بمشاكل العالم العربي، والدليل على ذلك تلك المظاهرة الضخمة التي نظمها في باريس يوم ١٤ يوليو١٩٣٦م وحضرها أكثر من ٤٠ ألف جزائري نادوا خلالها: "حرروا شمال إفريقيا .. حرروا سوريا، حرروا العالم العربي"، كما شارك الحزب مشاركة فعالة في المؤتمر الإسلامي الأوربي بجنيف.

تمكن نجم شمال إفريقيا من تسريب أفكاره إلى داخل الوطن بشكل واسع وكبير بعد انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري في يونيو ١٩٣٦م بمدينة الجزائر، وسبب انعقاده يتمثل في أن بعض الحركات الجزائرية رأت بعد وصول الجبهة الشعبية إلى

الحكم في فرنسا أن ظروفا جديدة أصبحت مواتية للمطالبة بالحقوق الوطنية، وقد شاركت عدة شخصيات جزائرية في هذا المؤتمر ومن بينها الدكتور محمد الصالح بن جلول والصيدلي فرحات عباس والشيخ عبد الحميد بن باديس، وقدموا في إطاره مجموعة من المطالب إلى الحكومة الفرنسية تتلخص في إلغاء جميع القوانين الاستثنائية، وإلحاق الجزائر بفرنسا إلحاقا إداريا لا قوميا، مع توحيد الإدارة وفصل الدين عن الدولة وحرية تدريس اللغة العربية وحرية التعبير، والمساواة في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية.

تسارعت الأحداث بشكل كبير بعد سنة ١٩٣٦م إذ قامت السلطات الفرنسية بحل نجم شمال إفريقيا مرة أخرى في ٢٦ يناير ١٩٣٧م، إلا أنه عاد إلى الظهور في ١١ مارس ١٩٣٧م تحت اسم جديد، وهو "حزب الشعب الجزائري"، كما صدم الإندماجيون الجزائريون بالتعنت الفرنسي، فقام فرحات عباس بتأسيس حزب جديد باسم "الإتحاد الشعبي الجزائري" سنة ١٩٣٨م، وقام الدكتور محمد الصالح بن جلول بتأسيس "الإتحاد الفرنسي الإسلامي الجزائري" في العام نفسه.

وفي ١٩٣٩م إبان اندلاع الحرب العالمية الثانية قررت السلطات الفرنسية تعليق كل الأنشطة السياسية والصحفية التي لا تعلن تأييدها لفرنسا، لذلك توقفت جرائد الحركة الوطنية، منها جريدة "البصائر" ومجلة "الشهاب" الناطقتان باسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وجريدة "البرلمان" وجريدة "الشعب" الناطقة باسم حزب الشعب الجزائري، وذلك ضمن محاولات الاستعمار الفرنسي القضاء على مقومات الشخصية الوطنية والقومية للجزائريين، وأمام ضعف الزوايا وتشجيع الاستعمار لممارسات وعقائد دينية تعوق تقدم الشعب الجزائري، لجأ ابن باديس إلى إنشاء جمعية العملاء المسلمين هدفها الحفاظ على الهوية الجزائرية و تصحيح المفاهيم الدينية و الرفع من مستوى الوعي.

اشتعلت الحرب العالمية الثانية ولم تمض شهور قليلة حتى انهارت فرنسا أمام ألمانيا، وبدا للشعوب المستعمرة أن قوة فرنسا لم تكن إلا عليهم فقط، وأن هيبتها لم تكن إلا في هذه القلوب المستضعفة، وأدى ذلك إلى تعاون كثير من المستوطنين

الموجودين في الجزائر مع حكومة فيشي الموالية للألمان في فرنسا، وظهرت أصوات المستوطنين الفرنسيين تعلو بأن فرنسا ارتكبت أخطاء، وأن عليها أن تدفع الثمن وحدها، أما الجزائريون فذهب كثير منهم إلى الحرب للدفاع عن فرنسا، فدُمر الإنتاج في الجزائر وزادت صعوبات الحياة؛ لذلك تقدموا ببيان إلى السلطات الفرنسية يطالبون فيه بحق تقرير المصير، تقدم به فرحات عباس زعيم حزب اتحاد الشعب الجزائري، ورفضت فرنسا قبول البيان كأساس للمحادثات، فأحدث ذلك رد فعل عنيفا عند الجزائريين الذين أصروا على تمسكهم بالبيان والتزامهم به، ففرض الجنرال كاترو الحاكم العام في الجزائر الإقامة الجبرية على فرحات عباس وغيره من الزعماء الجزائريين.

أسس فرحات عباس حركة أصدقاء البيان والحرية في مارس ١٩٤٤، وكان يدعو إلى قيام جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيًا ومتحدة مع فرنسا، وهو ما سبب خلافا بينه وبين مصالي الحاج الذي نصحه بقوله: "إن فرنسا لن تعطيك شيئا، وهي لن ترضخ إلا للقوة، ولن تعطي إلا ما نستطيع انتزاعه منها"، ولم يمض وقت طويل حتى استغلت فرنسا قيام بعض المظاهرات في عدد من المدن الجزائرية وإحراقها للعلم الفرنسي حتى ارتكبت مذبحة رهيبة سقط فيها ٤٥ ألف شهيد جزائري، وكان ذلك تحولاً في كفاح الجزائريين من أجل الحرية والاستقلال، إذ أدركوا أنه لا سبيل لتحقيق أهدافهم سوى العمل المسلح والثورة الشاملة، فانصرف الجهد إلى جمع الأسلحة وإعداد الخلايا السرية الثورية بتوجيه وتمويل ودعم عربي، حتى يحين الوقت المناسب لتفجير الصراع المسلح.

يتبع ... غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية بسقوط النظامين النازي والفاشي، خرجت الجماهير عبر كافة دول العالم تحتفل بانتصار الحلفاء. وكان الشعب الجزائري من بين الشعوب التي جندت أثناء المعارك التي دارت في أوروبا، وقد دفع العديد من الشباب حياتهم ثمنا للحرية، لكن هذه الأخيرة (الحرية) اقتصرت على الدول الغربية، وعلى رأسها فرنسا التي نقضت عهدها مع الجزائريين بمنحهم الاستقلال مقابل مساهمتهم في تحررها من الاحتلال النازي.

خرج الجزائريون في مسيرات تظاهرية سلمية لمطالبة فرنسا بالوفاء بالوعد، وكان رد هذه الأخيرة بالسلاح والاضطهاد الوحشي ضد شعب أعزل، وكانت مجازر رهيبة شملت مدن سطيف وقالمة وخراطة، سقط خلالها ما يزيد عن ٤٥,٠٠٠ شهيد.

لقد اعتقد الجزائريون ـ كباقي شعوب العالم التي كانت خاضعة لأنظمة استعمارية استبدادية ـ أن الوقت قد حان كي تعترف فرنسا باستقلال الجزائر، خاصة وأن المئات من الجزائريون شاركوا في الحرب إلى جانب الحلفاء، وعانوا الكثير من ويلات الحرب، لكن تبددت أحلامهم أمام تجبر سلطات الإستعمار، فزادت حدة الرفض الشعبى، والتهبت حمية الجزائريين، وأدرك الشعب أنه لا حرية له ولا استقلال إلا عن طريق النضال والكفاح المسلح، فوهبوا أنفسهم لتحرير وطنهم أو الإستشهاد فى سبيله، ولا من خيار ثالث.

لم تنطلق الثورة الشعبية المسلحة فى الجزائر ضد المستعمر الفرنسى بشكل عشوائى، فلقد ظلوا على مدى قرن وربع القرن يقاومون، والمستعمر يحصد زهرة شبابهم، حتى انصهرت إرادتهم، واتفقوا على أن يجتمعوا خلف قيادة موحدة من خيرة الشباب الجزائرى، وأن تتم أعمال المقاومة من خلال خطط منظمة، وهكذا التقت إرادة جميع قادة المقاومة بالجزائر.

في ٢٣ مارس ١٩٥٤ تأسست اللجنة الثورية للوحدة العمل، بمبادرة من قدماء المنظمة السرية، وبعض أعضاء اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وقد جاءت كرد فعل على النقاش العقيم الذي كان يدور حول الشروع في الكفاح المسلح وانتظار ظروف أكثر ملائمة، باشر مؤسسوها العمل فورا، فعينوا لجنة مكونة من ٢٢ عضوا حضَرت للكفاح المسلح، وانبثقت منها لجنة قيادية تضم ستة أعضاء، وعرفت باسم "لجنة الستة".

لقد أيقن الجزائريون أن المستعمر الفرنسي لا تجدى معه المقاومة السياسية، بل استعمال القوة وأن تحرير الجزائر ليس بالامر المستحيل، وكانت ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر التى نجحت فى تحرير مصر من المستعمر الإنجليزى حافزا منشطا لهم،

ورأى قادة المجاهدين فى الجزائر أن يتصلوا بقادة الثورة المصرية، ويتم التعاون بين الجانبين والإستفادة من الجانب المصرى فى مجال التخطيط العسكرى، وكان أحمد بن بلة فى مقدمة من ذهبوا إلى مصر، والتقى الرئيس جمال عبدالناصر.

فى القاهرة، تم وضع اللمسات الأخيرة للتحضير لاندلاع الثورة التحريرية في اجتماعي ١٠ و٢٤ أكتوبر ١٩٥٤ ، من طرف "لجنة الستة" ومجلس قيادة الثورة المصرية وناقش المجتمعون قضايا هامة منها:

- إعطاء تسمية للتنظيم الذي كانوا بصدد الإعلان عنه ليحل محل اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وقد اتفقوا على إنشاء "جبهة التحرير الوطني" وجناحها العسكري المتمثل في "جيش التحرير الوطني"، وتهدف المهمة الأولى للجبهة في الاتصال بجميع التيارات السياسية المكونة للحركة الوطنية، بقصد حثها على الالتحاق بمسيرة الثورة، وتجنيد الجماهير للمعركة الحاسمة ضد المستعمر الفرنسي.

- تحديد تاريخ اندلاع الثورة التحريرية، واتفقوا على أن تكون ليلة الأحد إلى الاثنين أول نوفمبر ١٩٥٤، كبداية انطلاق العمل المسلح، وتحديد هذا التاريخ لم يكن عشوائيا، بل خضع لمعطيات تكتيكية - عسكرية، منها وجود عدد كبير من جنود وضباط جيش الاحتلال في عطلة نهاية الأسبوع، يليها انشغالهم بالاحتفال بعيد مسيحي، وضرورة إدخال عامل المباغتة.

- تحديد خريطة المناطق وتعيين قادتها بشكل نهائي، ووضع اللمسات الأخيرة لخريطة المخطط الهجومي في ليلة أول نوفمبر (خريطة أهم العمليات فى أول نوفمبر ١٩٥٤)، وتم تقسيم ميدان القتال ضد المستعمر إلى خمسة مناطق، ولكل منطقة قائد.

كانت بداية الثورة بمشاركة ١٢٠٠مجاهد، بحوزتهم ٤٠٠ قطعة سلاح، وبضعة قنابل تقليدية، أى قطعة سلاح واحدة لكل ثلاثة أفراد، فى مقابل عدو يمتلك الدبابات والطائرات والمدفعية الثقيلة، وكانت العمليات الهجومية تستهدف مراكز الدرك والثكنات العسكرية ومخازن الأسلحة ومصالح إستراتيجية أخرى، بالإضافة إلى الممتلكات التي استحوذ عليها الجنود.

وفي ليلة الفاتح من نوفمبر من سنة ١٩٥٤ شن ما يقرب من ٣٠٠٠ مجاهد ثلاثين

هجوما في معظم أنحاء الجزائر، على المراكز الحساسة للسلطات الاستعمارية، وقد توزعت العمليات على معظم أنحاء التراب الجزائرى، حتى لايمكن قمعها كما حدث لثورات القرن التاسع عشر، بسبب تركزها في جهات محدودة.

كانت هجومات المجاهدين موزعة طبقا لخريطة التقسيم الجغرافى لعمليات المقاومة التى تم الإتفاق عليها وإقرارها من قبل لجنة الستة، وكانت حصيلة العمليات المسلحة ضد المصالح الفرنسية عبر كل مناطق الجزائر ليلة أول نوفمبر ١٩٥٤، قد بلغت ثلاثين عملية ـ حسب اعترافات سلطات المحتل الفرنسى ـ مقتل ١٠ أوروبيين وعملاء، وجرح ٢٣ منهم، وخسائر مادية تقدر بالمئات من الملايين من الفرنكات الفرنسية، لكن سقط الكثير من خيرة المجاهدين شهداء فى تلك الليلة.

البيان الأول للثورة

سبق العمل المسلح الإعلان عن ميلاد "جبهة التحرير الوطني" التي أصدرت أول تصريح رسمي لها يعرف بـ "بيان أول نوفمبر "، وقدتم بث هذا البيان عبر إثير إذاعة "صوت العرب" من القاهرة إلى الشعب الجزائري مساء ٣١ أكتوبر ١٩٥٤ ، ثم تم توزيعه صباح أول نوفمبر على شكل منشور فى جميع أنحاء الجزائر، حدد فيه قادة الثورة مبادئها ووسائلها، ورسمت أهدافها المتمثلة في الحرية والاستقلال، ووضع أسس إعادة بناء الدولة الجزائرية والقضاء على النظام الاستعماري.

أوضحت الجبهة في بيانها الأول الشروط السياسية التي تكفل تحقيق ذلك دون إراقة الدماء أو اللجوء إلى العنف، كما شرحت الظروف المأساوية للشعب الجزائري، والتي دفعت به إلى حمل السلاح لتحقيق أهدافه القومية الوطنية، مبرزة الأبعاد السياسية والتاريخية والحضارية لهذا القرار التاريخي، وكان بيان أول نوفمبر ١٩٥٤ بمثابة دستور الثورة ومرجعها الأول الذي اهتدى به قادة ثورة التحرير، وسارت على دربه الأجيال.

الدعم المصري لثورة الجزائر

قامت مصرخلال الخمسينات والستينات بتبني قضية الجزائر وتدعيمها، حيث أكد كريستيان بينو (وزير خارجية فرنسا وقتها) أن التمرد في الجزائر لا تحركه سوى

المساعدات المصرية، فإذا توقفت هذه المساعدات فإن الأمور كلها سوف تهدأ، لوجود مليون مستوطن فرنسي في الجزائر، ولأن فرنسا اعتبرت الجزائر جزءً لا يتجزأ من فرنسا، وأيضا كان يرى جى موليه رئيس وزراء فرنسا أن مصر بمثابة الرأس للثورة الجزائرية، وأنهم إذا قطعوا الرأس لن يكون للجسد (الثورة الجزائرية) أى حياة، وكان هذا الدور المصرى الفعال فى دعم ثورة الجزائر، هو أحد الأسباب الرئيسية فى العدوان الثلاثى على مصر، الذى قامت به انجلترا وفرنسا وإسرائيل عام ١٩٥٦م..

ولهذا أصدرت جبهة التحرير الوطني الجزائرية بيانا فى هذه المناسبة قالت فيه:

"لا ينسى أي جزائري أن مصر الشقيقة تعرضت لعدوان شنيع كانت فيه ضحية تأييدها للشعب الجزائري المناض، ولا ينسى أي جزائري أن انتصار الشعب المصري في معركة بورسعيد التاريخية ليس إلا انتصار لواجهة من واجهات القتال العديدة التي تجري في الجزائر منذ ثمانية وثلاثين شهرا، وأن الشعب الجزائري المنهمك في معركته التحريرية الكبرى ليبعث إلى الشعب المصري الشقيق وبطله الخالد جمال عبد الناصر بأصدق عواطف الأخوة والتضامن، وعاشت العروبة حرة خالدة، وعاش العرب تحت راية الاستقلال والعزة والمجد.

لو عندنا طائرات لطرنا.. لو عندنا عصافير لطرنا .. لو عندنا بواخر لذهبنا .. إذا انتصرت مصر انتصرت الثورة الجزائرية .. وإذا انهزمت مصر انهزمت الثورة الجزائرية".

دعمت مصر ثورة الجزائر بالسلاح والخبراء، فكانت مصر الداعم الأول والأهم لها، الأمر الذي دفع بن جوريون (أول رئيس وزراء لإسرائيل) إلى أن يصرح قائلا:

"على أصدقائنا المخلصين في باريس أن يقدروا أن عبد الناصر الذي يهددنا في النقب، وفي عمق إسرائيل، هو نفسه العدو الذي يواجههم في الجزائر"

كان تأييد مصر للقضية الجزائرية، ولكل مطالب جبهة التحرير الوطني مطلقا، ومتشددا، وبدون تحفظ، حتى لو تعلق الأمر بعلاقة مع دولة كبرى لها مصالح حيوية وإستراتيجية معها مثل الاتحاد السوفيتي، ذلك ما عبر عنه الرئيس جمال عبد الناصر

في تحذيره إلى الزعيم السوفياتي خروتشوف من الانسياق وراء محاولات ديجول بزيارة حاسي مسعود (منطقة آبار بترولية جزائرية كبرى بالصحراء).

كانت أول صفقة سلاح من أوروبا الشرقية بتمويل مصري بلغ حوالي مليون دولار، أرسلت مصر الجزء الاكبر من هذه الصفقة للثوار الجزائريين، كما قدمت مصر ٧٥% من الأموال التي كانت تقدمها جامعة الدول العربية للثورة الجزائرية والمقدرة بـ ١٢ مليون جنيه سنويا.

كما خصصت مصر - بقرار من جمال عبد الناصر - الدخول الأولى من تأميم قناة السويس (بلغت ٣ مليارات فرنك فرنسي قديم) للكفاح الجزائري

وبجانب تقديم الدعم العسكري والسياسي، خصصت مصر إذاعة "صوت العرب" لدعم الشعب الجزائرى، وكانت هذه الإذاعة بمثابة صوت الثورة الجزائرية، ولعبت دورا خطيرا فى تلك الثورة، كما كان هناك دعم ثقافي وفني، فالنشيد الوطني الجزائري من تلحين الموسيقار المصري محمد فوزي كما قام عبد الحليم حافظ بأداء أغنية بعنوان "الجزائر" تتحدث عن الثورة الجزائرية، وقام المخرج المصري يوسف شاهين بإخراج فيلم "جميلة" الذي يحكى قصة المناضلة جميلة بوحيرد والثورة الجزائرية.

وقد مرت الثورة بأربعة مراحل حتى نالت الجزائر استقلالها، وهى كالأتى:

المرحلة الأولى (٥٤-٥٦):

وتركز العمل فيها على تثبيت الوضع العسكري وتقويته، ومد الثورة بالمتطوعين والسلاح والعمل على توسيع إطار الثورة لتشمل كافة أنحاء البلاد، وكان رد الفعل الفرنسي القيام بحملات قمع واسعة للمدنيين وملاحقة الثوار.

المرحلة الثانية (٥٦ - ٥٨):

شهدت هذه المرحلة ارتفاع حدة الهجوم الفرنسي المضاد للثورة من أجل القضاء عليها .. إلا أن الثورة ازدادت اشتعالاً وعنفاً بسبب تجاوب الشعب معها، وأقام جيش التحرير مراكز جديدة ونشطت حركة الفدائيين في المدن،

كما تمكّن جيش التحرير من إقامة بعض السلطات المدنية في بعض مناطق

الجنوب الجزائري وأخذت تمارس صلاحياتها على جميع الأصعدة.

المرحلة الثالثة (٥٨ - ٦٠):

كانت هذه المرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها الثورة الجزائرية، إذ قام المستعمر الفرنسي بعمليات عسكرية ضخمة ضد جيش التحرير الوطني، وفي هذه الفترة، بلغ القمع الفرنسى حده الأقصى في المدن والأرياف، وفرضت على الأهالي معسكرات الاعتقال الجماعي في مختلف المناطق.

أما رد جيش التحرير، فقد كان يخوض معارك عنيفة ضد الجيش الفرنسي، واعتمد خطة توزيع القوات على جميع المناطق من أجل إضعاف قوات العدو المهاجمة، وتخفيف الضغط على بعض الجبهات، بالإضافة إلى فتح معارك مع العدو من أجل إنهاكه واستنزاف قواته وتحطيمه.

وفي ١٩ سبتمبر عام ١٩٥٨ تم إعلان الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة السيد فرحات عباس، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت هذه الحكومة هي الممثل الشرعي والناطقة باسم الشعب الجزائري والمسئولة عن قيادة الثورة سياسيا وعسكريا وماديا، وأعلنت في أول بيان لها عن موافقتها على إجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية، بشرط الاعتراف المسبق بالشخصية الوطنية الجزائرية.

وفي نوفمبر من عام ١٩٥٨ شن جيش التحرير الوطني هجوما على الخط المكهرب على الحدود التونسية، كما خاض مع الجيش الفرنسي معارك عنيفة في مختلف أنحاء الجزائر .. وعلى الصعيد السياسي، طرحت قضية الجزائر في الأمم المتحدة، وفي مؤتمر الشعوب الأفريقية بـ "أكرا" ولاقت التضامن والدعم الكاملين والتأييد المطلق لها،وفي ديسمبر من عام ١٩٥٨، ألقى الجنرال ديجول خطابا في الجزائر العاصمة أشار فيها إلى الشخصية الجزائرية، وانتخب في ٢٢ من هذا الشهر رئيساً للجمهورية الفرنسية.

وفي ١٦ سبتمبر ١٩٥٩، أعلن ديجول اعتراف فرنسا بحق الجزائر في تقرير مصيرها، وكان جواب الحكومة الجزائرية المؤقتة قبولها لمبدأ تقرير المصير، واستعدادها للتفاوض المباشر في الشروط السياسية والعسكرية لوقف القتال، وتوفير

الضمانات الضرورية لممارسة تقرير المصير.

المرحلة الرابعة (١٩٦٠ ـ ١٩٦٢):

وهـى المرحلـة الحاسـمة والأخيـرة، وخلالهـا حـاول الفرنسـيون حسـم القضـية الجزائريـة عسكريا، ولكنهم لـم يفلحوا فـي ذلك، لأن جذور الثورة كانت قد تعمقت وأصبحت موجودة في كل مكان، وأضحى من الصعب، بل من المستحيل القضاء عليها، ورغم هذا الواقع، فقد جرد الفرنسيون عدة حملات عسكرية ضخمة على مختلف المناطق الجزائرية، ولكنها جميعا باءت بالفشل، وتكبد الجيش الفرنسي خلالها خسائر فادحة، وفي شهر يناير ١٩٦٠ تم تشكيل أول هيئة أركان للجيش الجزائري، الذي كان متمركزاً على الحدود الجزائرية ـ التونسية، والجزائرية ـ المغربية، وتم تعيين العقيد هواري بومدين أول رئيس لأركان هذا الجيش.

وفي هذه الفترة بالذات، تصاعد النضال الجماهيري تحت قيادة الجبهة، وقد تجسّد ذلك في مظاهرات ١١ ديسمبر ١٩٦٠، وتم خلال هذه الفترة عقد المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني في مدينة طرابلس بليبيا عام ١٩٦١م.

أما على الصعيد السياسي، فقد عقدت الدورة ١٦ للأمم المتحدة (سبتمبر ١٩٦١ وفبراير ١٩٦٢)، وأمام أهمية الاتصالات المباشرة بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية، فإن الأمم المتحدة دعت الطرفين لاستئناف المفاوضات بغية الشروع بتطبيق حق الشعب الجزائري في حرية تقرير المصير والاستقلال، وفي إطار احترام وحدة التراب الجزائرى

وهكذا انتصرت وجهة نظر جبهة التحرير الوطني، وأُجبرت فرنسا على التفاوض بعد أن تأكدت نفسها أن الوسائل العسكرية والقمعية لم تنفع، خاصة بعد الفشل الذريع الذي مُنيت به حملاتها الضخمة، وعدم فعالية القمع البوليسي في المدن، ورفض الشعب الجزائرى المشاركة في الانتخابات المزوّرة واستحالة إيجاد "قوة ثالثة" تكون تابعة للمستعمر بأي حال.

وقام الفرنسيون بمناورات عدة وتهديدات كثيرة لتحاشي التفاوض، وعملوا كل ما بوسعهم لتصفية جيش التحرير الوطني كقوة عسكرية وكقوة سياسية .. فتهربت فرنسا

من كل محاولات التفاوض النزيه عاملة على إفراغ حق تقرير المصير من محتواه الحقيقي، متوهمة بذلك أنها ستنتصر عسكرياً على الثورة.

وكان يقابل سياسة المفاوضات هذه، حرب متصاعدة في الجزائر بهدف تحقيق النصر، فقد كان الفرنسيون يعتقدون أن رغبة جبهة التحرير في السلم وقبولها للاستفتاء يعتبر دليلا على الانهيار العسكري لجيش التحرير الوطني، إلا أن الجبهة عادت وأكدت من جديد أن الاستقلال ينتزع من سالبه ولا يوهب منه، فاتخذت جميع التدابير لتعزيز الكفاح المسلح.

وبعد كل ذلك عادت فرنسا لتقدم لمندوبي جبهة التحرير صورة كاريكاتورية للاستقلال عبارة جزائر مقطوعة عن أربعة أخماسها (الصحراء) وقانون امتيازي للفرنسيين، فرفضت الجبهة المقترحات جملة وتفصيلا، ولما عجزت فرنسا عن حل القضية بانتصار عسكري، أجرت اتصالات ومفاوضات جديدة لبحث القضايا الجوهرية، وقد دخلت هذه المرة مرحلة أكثر إيجابية، وتحددت الخطوط العريضة للاتفاق، أثناء مقابلة تمت بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي في قرية فرنسية بالقرب من الحدود السويسرية.

بعد ذلك، عقدت مجموعة اجتماعات حول إيقاف القتال في إيفيان بسويسرا، خلال الفترة من ٧ إلى ١٨ مارس ١٩٦٢م تدارست الوفود خلالها تفاصيل الاتفاق، وكان الانتصار حليف وجهة نظر جبهة التحرير، وتوقف القتال في ١٩ مارس بين الطرفين، وتحدد يوم الأول من يوليو لإجراء استفتاء شعبي.

وفي ٢ يوليو تم فرز الأصوات، وكانت حصيلة النتائج لصالح الاستقلال بأغلبية، مثلما أكدته اللجنة المكلفة بمراقبة سير الاستفتاء، فى صباح يوم ٣ يوليو ١٩٦٢، فمن مجموع المسجلين المقدرين بـ ٦,٥٤٩,٧٣٦ موزعين على ١٥ مقاطعة عبّر ٥,٩٩٢,١١٥ بأصواتهم منهم ٥,٩٧٥,٥٨١ أدلى بـ "نعم"، و ١٦,٥٣٤ بـ "لا".

لقد صوت الجزائريون جماعيا لصالح الاستقلال، وبذلك تحقق الهدف السياسي والأساسي الأول لحرب التحرير، بعد أن دفع الشعب الجزائري ضريبة الدم غالية في سبيل الحرية والاستقلال، وبعد أن استمرت الحرب قرابة ثماني سنوات سقط خلالها

ما يقرب من مليون ونصف مليون شهيد.

وقد صادف بدء انسحاب القوات الفرنسية في ٥ يوليو ١٩٦٢ وهو يوم دخولها الجزائر ٥ يوليو ١٨٣٠ ، أي بعد ١٣٢ عاماً من الاستعمار، كما انسحبت هذه القوات من نفس المكان الذي دخلت منه إلى الجزائر في منطقة "سيدي فرج" القريبة من الجزائر العاصمة، وتم في هذا اليوم تعيين السيد أحمد بن بيللا كأول رئيس لجمهورية الجزائر المستقلة بعد خروجه من السجون الفرنسية مع عدد من قادة الثورة وكوادرها.

÷÷÷÷÷÷÷÷÷÷÷÷÷÷÷÷÷÷÷÷÷÷÷

(أحمد بن بلة أول رئيس للجزائر بعد استقلالها)

ولد أحمد بن بلّة في ٢٥ ديسمبر ١٩١٦، في مدينة مغنية، وواصل تعليمه الثانوي بمدينة تلمسان، وأدى الخدمة العسكرية سنة ١٩٣٧م، ثم انظم إلى الحركة الوطنية بإشتراكه في حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، حيث انتخب سنة ١٩٤٧م مستشاراً لبلدية مغنية، ثم أصبح بعدها مسؤولا عن إحدى المنظمات الفدائية، وشارك في عملية مهاجمة مكتب بريد وهران عام ١٩٤٩م.

تم القبض عليه سنة ١٩٥٠ بالعاصمة الجزائر، وحكم عليه بعد سنتين بسبع سنوات سجن، لكنه هرب من السجن سنة ١٩٥٢ ليلتحق في القاهرة بعدد من زملائه فى الكفاح المسلح، حيث تكون فيما بعد الوفد الخارجي لجبهة التحرير.

قبض عليه مرة أخرى سنة ١٩٥٦ م خلال عملية القرصنة الجوية التي نفذها الطيران العسكري الفرنسي ضد الطائرة التي كانت تنقله من المغرب إلى تونس، والتي كان معه خلالها أربعة قادة آخرين لجبهة التحرير الوطني، وتم إقتياده إلى سجن فرنسي يقع في الأراضي الفرنسية، وبقي معتقلاً فيه إلى موعد الاستقلال في ٥ يوليو ١٩٦٢م فعاد هو ورفاقه إلى الجزائر.

أطلق سراحه سنة ١٩٦٢ حيث شارك في مؤتمر طرابلس الذي تمخض عنه خلاف بينه وبين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

كان من أشد المعجبين بالرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي كان يتمتع بسمعة جماهيرية عربية واسعة، ولما سئل بن بلة عن وفائه لجمال عبد الناصر قال:

أنا وفيّ لفكر جمال عبد الناصر لأنني أعتبره رجلا عظيما ساهم في دعم الثورة الجزائرية أكثر من أي شخص أخر في الوطن العربي الذي تحكمه أطراف متناقضة ومتباينة، مثل عبد الاله في الأردن، ونوري السعيد في العراق، وعبود السودان، وكانت تعيش تابعة للغير، باستثناء عبد الناصر الذي كان يمثل الوفاء للثورة الجزائرية في مختلف مراحلها، والجزائريون مدينون لهذا الرجل، وأظن أن خروج الشعب الجزائري إلى الشارع يوم وفاته كان دليلا على وجوده في وجدانهم وضمائرهم .

في١٥ سبتمبر ١٩٦٣م انتخب كأول رئيس للجمهورية الجزائرية، وفي ١٩ يونيو ١٩٦٥م عزل من طرف مجلس الثورة، من خلال انقلاب وزير دفاعه هوارى بومدين ضده، بتهمة الخروج على خط الثورة، وظل معتقلا حتى سنة ١٩٨٠م، وبعد إطلاق سراحه أنشأ بفرنسا الحركة الديمقراطية بالجزائر، ثم عاد نهائيا إلى الجزائر فى ٢٩ سبتمبر ١٩٩٠م.